رأس المال الاجتماعى بقطاع التعليم فى مصر وتحقيق التنمية المستدامة

د. ياسر إبراهيم داود*

مستخلص:

ركز البحث علي أهمية رأس المال الإجتماعي بقطاع التعليم في مصر لتحقيق التنمية المستدامة وذلك نظرا لأن بداية ظهور الشعور الأولي برأس المال الإجتماعي في صورته المعنوية ، للفرد وهو نواة المجتمع بالمدرسة ومن تلك الصور المعنوية : التعاطف والحب والعمل الجماعي والعمل كفريق وإحترام الأخرين ومشاعرهم .

ولقد أوضح البحث أنه في ظل الأوضاع الحالية للعملية التعليمية في مصر وفي مرحلة التعليم قبل الجامعي والجامعي ، فالتعليم في مصر يفتقد للحد الأدني من المتطلبات والمقومات الضرورية لتأهيل المتعلم والخريج لكي يكون قادرا علي التفاعل مع المتغيرات البيئية والمؤسسية والإجتماعية والإقتصادية للتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية :

- **رأس المال الإجتماعى . – التنمية المستدامة .**
- **البنية الأساسية البشرية . – مؤسسات المجتمع المدنى .**
- **القصور الكمى والكيفى . – المقومات الرسمية وغير الرسمية بقطاع التعليم.**

1. مقدمة :

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة،كلية التجارة،جامعة مدينة السادات ،مصر.

يدخل رأس المال الاجتماعى فى بؤرة اهتمام العديد من العلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاقتصاد حيث إنهمن البديهياقتصاديا أنه لا يمكن إنتاج وإشباع كافة الحاجات العامة والخاصة فى مجتمع ما ، وعلى المستوى الجزئى أو الكلى ، إلا بتوافر مجموعة من البنى التحتية المادية والبشرية ، وهى ما تمثل المقوم الرئيسي لخلق وزيادة رأس المال الاجتماعى . وبالإضافة لذلك لا يقتصر الاهتمام فقط برأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية من المنظور المادى أو الكمى فقط ولكن من المنظور الكيفى ، من خلال قدرته وكفاءته على تطويع وتسهيل طرق الإنتاج المنظور وغير المنظور ، مما يعظم من القيم المضافة لذلك الإنتاج على المستوي القومى والدولى . ويمثل رأس المال الاجتماعى فى دولة ما الركيزة الأساسية لتحقيق استدامة النمو وذلك من خلال :

1- البنية الأساسية المادية : والتى تحقق التوطن والانتشار العادل والكفء للخدمات الإنتاجية التى تشبع الحاجات الإنسانية بصورة غير مباشرة.

2- البنية الأساسية البشرية : والتى تحقق التوطن والانتشار والفاعلية للخدمات الاجتماعية التى تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة ، ومن أهمها الخدمات التعليمية والصحية والأمن والدفاع والعدالة.

3- مؤسسات المجتمع المدنى : والتى تكفل بشبكة علاقاتها الرسمية وغير الرسمية من تعزيز وتوطيد العلاقات الارتباطية والتبادلية بين كل من مكونات رأس المال الاجتماعى (المادى والبشرى) ومكونات رأس المال الطبيعى والمادى والثقافى (المكتسب أو المخلق) بما يحقق تعظيم للمنافع العامة والخاصة باستمرار مما يساهم فى تحقيق استدامة للنمو المادى والنوعى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالمجتمع.

ويهتم البحث بتناول رأس المال الاجتماعى فى إطار أهميته الاقتصادية فى المقام الأول ، وذلك بغرض توضيح المنافع الاقتصادية العامة والخاصة لرأس المال الاجتماعى ودوره فى تحقيق إستدامة النمو على وجه العموم ، وبقطاع التعليم على وجه الخصوص .

2. مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة البحثية فى النقاط التالية :

أ. تعانى مصر من قصور كمى وكيفى لرأس المال الاجتماعى القادر على تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 .

ب. هناك قصور مستمر ومتزايد فى القدرات التأهيلية والوظيفية والمهارية لمخرجات العملية التعليمية فى مصر وعلى مستوى كافة المراحل التعليمية ، لتكون ركيزة النمو المستدام فى مصر .

ج. تعانى كافة المقومات التعليمية ، وعلى نطاق كافة المراحل التعليمية ، من قصور كمى ونوعى يعمل على عدم تحقيق الكفاءة والانتشار والفاعلية للخدمات التعليمية المقدمة فى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة فى مصر .

د. يواجه المجتمع المصرى ، خاصة خلال الأربعين عاما الماضية ، صورا متعددة من الضياعات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة والمستمرة بسبب تأجيل الإصلاح التعليمى الشامل فى مصر ، بدئا من مرحلة التعليم الأساسى حتى المرحلة الجامعية .

3. فروض البحث :

يحاول البحثاختبار الثلاثة فروض التالية:

أ. يوجد تأثير متبادل بين تحقيق استدامة النمو فى دولة ما وبين رأس المال الاجتماعى المادى والبشرى بها.

ب. القصور المادى والكيفى للمقومات التعليمية ، بكافة المراحل التعليمية فى مصر، أحد أهم الأسباب الرئيسية لانخفاض كفاءة وفاعلية مخرجات العملية التعليمية فى مصر .

ج. الإصلاح التعليمى الشامل شرط ضرورى ولكنه غير كافى لتحقيق استدامة النمو فى مصر .

4. أهداف البحث :

وفى ضوء الفروض البحثية يحاول البحث تحقيق مايلى :

أ. عرض تطور مفهوم رأس المال الاجتماعى مع توضيح أهمية رأس المال الاجتماعى للتنمية المستدامة والعكس .

ب. تحليل أهم أوجه القصور الكمى والكيفى لمقومات التعليم فى مصر ، والتى تعتبر فى نفس الوقت المقوم الرئيسى لرأس المال الاجتماعى بقطاع التعليم فى مصر .

ج. وضع تصور مقترح للتأثير المتبادل بين التعليم واستدامة النمو فى مصر ، فى ظل الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة .

5. الدراسات السابقة :

5-1: اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتناول ماهية وأهمية رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة ولقد بدأ ذلك التناول منذ أواخر القرن العشرين وحتي الأن ومن تلك الدراسات :

5-1أ- ChristiaanGrootaert(1) عن رأس المال الاجتماعى : الحلقة المفقودة ؟ دراسة

أوضحت تلك الورقة البحثية أن هناك أدلة متزايدة على أن رأس المال الاجتماعى يسهم إسهاما كبيرا فى التنمية المستدامة فالاستدامة هى ترك الأجيال القادمة كثيرة الفرص كما هو الحال فى الأجيال الحالية ، وتتطلب الفرص المتنامية توسعا فى مخزون رأس المال . والتركيب التقليدى لرأس المال هو رأس المال الطبيعى والمادى أو المنتج ، بالإضافة لرأس المال البشرى والاجتماعى . ويشير رأس المال الاجتماعى إلى الترابط الاجتماعى والثقافى الداخلى للمجتمع والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس والمؤسسات ، فرأس المال الاجتماعى هو الغراء الذي يحمل المجتمعات معا ، وبدونه ينهار المجتمع .

5-1- ب : دراسة Neva R.Goodwin عن خمسة أنواع من رأس المال :

تعرضت الدراسة لمفاهيم أنواع رأس المال المختلفة ، والتي حددتها بخمسة أنواع وهى رأس المال المالىوالطبيعى والإنتاجى والبشرى والاجتماعى ، وأوضحت تلك الورقة البحثية أن كل نوع من تلك الأنواع الخمسة هو عبارة عن مجموعة من الأرصدة التي لها القدرة على إنتاج تدفقات اقتصادية ونواتج مرغوبة أو مستهدفة ، والحفاظ على الأنواع الخمسة من رأس المال ضروريلاستدامة النمو (2).

5-2 : تناولت بعض الدراسات السابقة دور رأس المال الإجتماعى فى المنظمات غير الرسمية لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمنتفعين والمتعاملين معها ، وسواء تم ذلك الانتفاع والتفاعل بصورة مباشر أو غير مباشرة ، ومن تلك الدراسات :

5-2-أ : دراسة سامح فوزى حنين عن : دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر :ولقد سعت تلك الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها(3) :

- **تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى فى سياق علم الإدارة العامة .**
- **تقديم مداخل جديدة لتفعيل دور الدولة من خلال الشراكة مع المجتمع فى إنتاج وتعميق**

قيم رأس المال الاجتماعى .

– رصد إسهام الجمعيات الأهلية فى الخبرة المصرية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى .

5– 2– ب : دراسة محمد أبو النصر صالح عن : تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعى فى تخفيض معدلات الفقر فى مصر : وسعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف تتمثل فى(4) :

–بحث ظاهرة الفقر من حيث مفهومها وتطورها ، ومظاهرها وتقدير حالة الفقر فى مصر التي تستهدفها شبكات الأمان الاجتماعي .

–بحث العناصر الأساسية المكونة لشبكات الأمان الاجتماعي فى مصر .

– بحث تأثير برامج شبكات الأمان الاجتماعى المختلفة على الفقر في المجتمع المصري

5–3: وركزت بعض الدراسات والأوراق البحثية السابقة على وضع معايير اقتصادية واجتماعية لتقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مراحله المختلفة ومن تلك الأوراق البحثية : الورقة المقدمة من أشرف العربى عن : تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة (5)، وركزت تلك الورقة على ما يلى :

– تتبع التوجهات الأساسية للإنفاق العام على التعليم فى مصر خلال السنوات الأخيرة .

– التعرف على الألية التي يتم من خلالها تحديد أولويات هذا الإنفاق ، والفئات المستفيده منه .

– تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى ضوء معايير ثلاثة أساسية وهى: الكفاية والعدالة والكفاءة .

5–4: تناولت بعض الدراسات السابقة دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ، ومن تلك الدراسات :

5–4–أ : أوضحت الورقة البحثية لزبيرى رمضان عن : مسئولية رأس المال الاجتماعى تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة مايلي (6) :

– أن الأهمية القصوى لرأس المال الاجتماعى تنبع من كونه أحد العناصر المكونة لدالة الإنتاج بمفهومها الجديد والمركب، وهو ما يهيئ البيئة الصالحة لتحقيق نموَ اقتصادى مستدام.

– الميزة الأهم لمسئولية رأس المال الاجتماعى تتجلَى فىإطار الاقتصاد الكلى كونه يُيسر المعاملات الاقتصادية والتجارية ويخفض تكلفة نقل السلع والخدمات وهو الأمر الذي سيؤدى حتما إلى خلق نواة إستراتيجية للوصول إلى تنمية بشرية مستدامة .

5-4- ب : أوضحت الورقة البحثية لماجد إبراهيم عثمان عن : " سياسات تطوير رأس المال الاجتماعى للمشاركة فى التنمية المستدامة للريف والحضر " أن الحكومات تلعب دور أساسى فى مجال تطوير رأس المال الاجتماعى خاصة فى مرحلة تهيئة البيئة المناسبة لتفعيل مشاركات رأس المال الاجتماعى ، ومن أهم الخطوات التي يمكن للحكومات أن تقوم بها فى هذا المجال ما يلى(7) :

- الاستمرار فى تطوير البنية التحتية فى مختلف المناطق الريفية والحضرية بما يساعد على سهولة الإنتقال والإتصال بين عناصر رأس المال الاجتماعي .

-زيادة الدعم الفنى والمادى بين الجهات الحكومية المختلفة وبين مؤسسات المجتمع المدنى .

- دعم إقامة روابط اتصال بين مؤسسات المجتمع المدنى وبين المراكز والجهات التعليمية وكذلك بينها وبين الشركات العامة والخاصة .

5-4-ج : دراسة مدحت محمد عبدالمنعم صالح عن : دور المنظمات الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية مع إشارة للحالة المصرية . ولقد استهدفت الدراسة تحقيق بعض الأهداف المتمثلة فيما يلى(8):

- توضيح الأهمية النسبية والضرورة الحتمية لعودة المنظمات الحكومية بمجموعة الدول النامية (النامية ، الأقل نموا ، الساعية للنمو) لدورها المتميز فى قيادة قاطرة النمو والتنمية المستدامة بها .

- المعالجة الموضوعية لأسباب تراجع وتدهور معدلات الأداء للمنظمات الحكومية بمجموعة الدول النامية .

- الحد من التأثيرات السلبية والأضرار الخطيرة للمشكلات والقضايا البيئية .

(9)عن : Ajibade A.peters5-4-د : تناولت الورقة البحثية لـ

بناء رأس المال البشرى من أجل التنمية المستدامة: دور الجامعة . حيث أشارت الورقة البحثية أن كلمة التنمية تتردد كثيرا فى المنازل والمجتمعات والمؤسسات والدول والأمم ، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف محدد للتنمية الاقتصادية ، إلا أن القواميس اللغوية تشير إلى أنها تعنى أن تصبح تدريجيا أكبر ، أفضل ، أقوى وأكثر تقدما . وفى الواقع العملى تجسد التنمية كافة المحاولات لتحسين ظروف الوجود الإنسانى فى كافة مناحى الحياة المادية والنوعية ، بما

فى ذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والخدمات الأساسية الأخرى، فالأساس المنطقى هو النظر إلى التنمية باعتبارها عملية تحول إلى حالة أفضل .

5-5: ساهمت العديد من الدراسات والأوراق البحثية في إلقاء الضوء وتناول أهمية التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة لما بعد 2015 . ومن تلك الأواق البحثية :

5-5- أ: الورقة البحثية المقدمة من ياسمين على إبراهيم عن : التنمية التشاركية فى التعليم : دور المجتمعات المحلية فى سد الفجوة بين الجنسين فى التعليم " دراسة حالة لمصر " (10):

ولقد أظهرت تلك الورقة البحثية أن الحصول على التعليم الأساسى والتعليم العالى يشكل تحديا عالميا ، خاصة في الدول النامية كما ان الحد من الفوارق بين الجنسين فى الحصول على التعليم من القضايا الأكثر إلحاحا في الدول النامية .

كما تناولت تلك الورقة البحثية الخلفيات التاريخية لتقليل الفوارق بين الجنسين فى التعليم على الصعيد العالمى وفى الحالة المصرية على وجه الخصوص ، ودور المنظمات والجهات المانحة الدولية لدمج المجتمعات المحلية فى عملية الإصلاح التعليمى .

5-5- ب :تقرير اليونسكو عن : التنمية المستدامة تبدأ من التعليم " كيفية إسهام التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 ؟" :

ولقد أشارالتقرير فى هذا السياق أن التعليم يعجل بالتقدم نحو تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة المقترحة لما بعد 2015 ، فالتعليم ليس حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب ، بل هو عامل حيوى ومرتكز أساسي للتنمية المستدامة . فالتعليم يمكن الأفراد ، لا سيما النساء ، من العيش والتطلع إلى حياة صحية وذات معنى وخلاقة ومرنة ، فهو يعزز أصواتهن فى المجتمع المحلى والقومى والعالمى ويفتح فرصا جديدة للعمل ومن ثم يعد التعليم مصدر من مصادر التمكين الاجتماعى والاقتصادى (11).

6. أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث للنقاط التالية :

- يتطور مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتطور المدارس الفكرية فى مجال علم الاقتصاد والاجتماع ، وبما يتوافق أيضا مع مرحلة تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة وبما يحقق لها الرفاهية المادية والنوعية . وبناء على ذلك لا يقتصر الاهتمام فقط

برأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية من المنظور المادى أو الكمى فقط ولكن من المنظور الكيفي ، من خلال قدرته وكفاءته على تطويع وتسهيل طرق الإنتاج المنظور وغير المنظور ، مما يعظم من القيم المضافة لذلك الإنتاج على المستوي القومي والدولى .

- يعتبر التعليم الكفء والفاعل ، أحد أهم المكونات الرئيسية لرأس المال الاجتماعى فى دولة ما ، جنبا إلي جنب مع دور الأسر فى ذلك .
- التعليم يؤثر ويتأثر بالفرد ، ومن ثم المجتمع ، وهو الغاية والهدف لأى عملية تنموية تستهدفها الإدارات الإقتصادية فى دول العالم المختلفة .
- باستقراء وتحليل الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 ، يظهر لنا أهمية الإصلاح التعليمى لكافة المراحل التعليمية فى مصر للمساهمة بدرجة كبيرة فى تحقيق تلك الأهداف والتأثر بتحققها ، وذلك لأن المردود الاقتصادى والاجتماعى للتعليم يظهر جليا على المدى المتوسط والطويل .

7. منهج البحث ومصادر بياناته :

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة، وكذلك الاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة . وتم الاعتماد على مصادر البيانات من :

- التقارير والمنشورات المختلفة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
- وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالى.- وزارة المالية.- معهد التخطيط القومي .

8- هيكل البحث : سيتم تناول البحث حسب تسلسل المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول :رأس المال الاجتماعى " التطور ..المفهوم .. الأهمية "

المبحث الثاني : أهم المقومات الرسمية وغير الرسمية بقطاع التعليم فى مصر

المبحث الثالث :أهمية التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة حتى عام 2030

خاتمة: تتضمن نتائج وتوصيات البحث .

أولاً: رأس المال الاجتماعى " التطور ..المفهوم .. الأهمية "

1. تمهيد :

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية خلال العقود السبعة الماضية ، وذلك وفق نوعية الحاجات العامة والخاصة المستهدف إشباعها للمواطنين فى مجتمع ماوالمقومات والمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الضرورية لإشباع تلك الحاجات. فمنذ منتصف القرن العشرين ومع بداية حركات التحرر الوطنى فى الدول النامية ، ركزت خطط التنمية الاقتصادية فى غالبية دول العالم ، المتقدم منها والنامى ، على الجانب المادى لكافة المتغيرات الإقتصادية فى المجتمع . ومع بداية تسعينيات القرن الماضى ركزت خطط التنمية الاقتصادية فى دول العالم المختلفة على تحقيق التنمية البشرية ، بمعنى توسيع الخياراتأمام البشر ، وذلك سعيا لزيادة رفاهية البشر فى مجتمع ماعن طريق :

- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الثابتة .
- انخفاض نسبة الأمية فى المجتمع ، ومن ثم إتاحة فرص التعليم والتعلم وتحسين جودة العملية التعليمية فى مراحلها المختلفة .
- ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد ، مما يشير للتحسن الكمى والنوعى فى المستوي الصحي لمواطنين دولة ما ومن ثم إتاحة خدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى المجتمع بعدالة وإتساق وفاعلية .

ومع تزايد التدخل البشرى غير الرشيد إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا فاستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، تولدت العديد من الأثار السلبية على البيئة بمفهومها الشامل ، ونتج عن ذلك حدوث التغيرات المناخية والتي أثرت وستؤثر على:

- حياة البشر وكافة الكائنات الحية على الكرة الأرضية .
- المحيط المناخى والبيئى العالمى .

ومن هنا بدأت دول العالم والمنظمات الدولية تهتم بتحقيق التنمية المستدامة ، بمعنى تعظيم رفاهية الأجيال الحالية بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة فى الرفاهية المادية وغير المادية وعلى مستوى اشباع الحاجات العامة والخاصة .

ولقد تغيرت وتطورت معايير ومستويات الحاجات العامة والخاصة مع انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضى ، ومع زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمىمن خلال :

- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

– عمليات تدويل الإنتاج للاستفادة من المزايا الإنتاجية فى منطقة ما من العالم .

– التقدم الفنى والإنتاجى السريع فى طرق الإنتاج السلعى والخدمى .

– الأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة فى تعظيم القيمة المضافة لمؤسسات الأعمال والإنتاج .

وبناء على ذلك ، تعددت وتطورت وسائل وطرق إشباع تلك الحاجات العامة والخاصة ، وظهرت مع ذلك التطور والتغير المستمر الحاجة المستمرة للأفراد والدول على تطوير وتطويع الإمكانيات المادية والبشرية للإشباع المستمر والمتطور لتلك الحاجات العامة والخاصة . ومن البديهياقتصاديا أنه لا يمكن إنتاج وإشباع كافة الحاجات العامة والخاصة فى مجتمع ما ، وعلى المستوى الجزئى أو الكلى ، إلا بتوافر مجموعة من البنى التحتية المادية والبشرية ، وهى ما تمثل المقوم الرئيسى لخلق وزيادة رأس المال الاجتماعى . وبالإضافة لذلك لا يقتصر الاهتمام فقط برأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية من المنظور المادى أو الكمى فقط ولكن من المنظور الكيفى ، من خلال قدرته وكفاءته على تطويع وتسهيل طرق الإنتاج المنظور وغير المنظور ، مما يعظم من القيم المضافة لذلك الإنتاج على المستوى القومى والدولى .

و يتضح لنا أهمية رأس المال الاجتماعى ودوره فى تحقيق إستدامة النمو فى مجتمع ما من خلال مساعدة القدرات البشرية العامة والخاصة على تحقيق هدفها الاقتصادى فى كافة مجالات الإنتاج والاستهلاك السلعى والخدمى . ويمثل رأس المال الاجتماعى فى دولة ما الركيزة الأساسية لتحقيق استدامة النمو وذلك من خلال :

– البنية الأساسية المادية: والتى تحقق التوطن والانتشار العادل والكفء للخدمات الإنتاجية التى تشبع الحاجات الإنسانية بصورة غير مباشرة ، مثل الطرق والكبارى والموانىء والمطارات ووسائل الاتصالات والمواصلات المختلفة والكهرباء والمياه والصرف الصحى وغيرها من التسهيلات الإنتاجية والاستهلاكية لمجتمع ما ، الأمر الذي يعظم من المنفعة المكانية والزمنية للقيم المنتجة سواء على مستوي الإنتاج المنظور وغير المنظور .

– البنية الأساسية البشرية : والتى تحقق التوطن والانتشار والفاعلية للخدمات الاجتماعية التى تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة ، ومن أهمها الخدمات التعليمية والصحية والأمن والدفاع والعدالة . وتعمل تلك الخدمات الاجتماعية على التطوير والتحسين المستمر للإمكانيات البشرية العلمية والفنية والتكنولوجية بما يعمل على تعظيم الكفاءة

الإنتاجية لعناصر الإنتاج فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى فى المجتمع ، هذا بالإضافة لتوفير الأطر المؤسسية والقانونية التى تنظم وتحدد وتحمى الحقوق والواجبات العامة والخاصة فى المجتمع .

– مؤسسات المجتمع المدني : والتي تكفل بشبكة علاقاتها الرسمية وغير الرسمية من تعزيز وتوطيد العلاقات الارتباطية والتبادلية بين كل من مكونات رأس المال الاجتماعى (المادى والبشرى) ومكونات رأس المال الطبيعى والمادى والثقافى (المكتسب أو المخلق)بما يحقق تعظيم للمنافع العامة والخاصة باستمرار مما يساهم في تحقيق إستدامة للنمو المادى والنوعى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالمجتمع.

2. المراحل التاريخية للإهتمام برأس المال الإجتماعى :

يعتبر رأس المال الاجتماعى محور لإهتمام العديد من العلوم الاجتماعية ومن أهمها علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، ولقد اختلف المهتمين برأس المال الاجتماعى حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم .

ويمكن تقسيم مراحل الإهتمام برأس المال الإجتماعى إلى :

- البداية الحقيقية للاهتمام برأس المال الاجتماعى تعود إلي كتابات هانيفان عام 1916 (وهو المشرف الحكومى للمدارس الريفية فى غرب فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية) والذي عرف رأس المال الاجتماعى أنه قوة اجتماعية كامنة تكفى لتحسين ظروف المعيشة يستفيد منها أفراد الجماعة وهى تنشأ من التعاون بين أفراد الجماعة (12).
- ومن الثابت أن المفهوم لم يحظ باهتمام على نطاق واسع إلا فى أواخر السبعينيات من القرن الماضي مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي "بيير بورديووالذي عرف رأس المال الاجتماعى بأنه "مجموعة الموارد الممكنة التى تتوافر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمُمأسسة، وتعضد من مصالحه ومن رصيد القوة والهيبة لديه"(13).
- وبعد "بورديو" جاءت كتابات "جيمس كولمان" خلال الثمانينات من القرن الماضي عن رأس المال الاجتماعى فى إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادى فى سياق نظرية "الاختيار الرشيد" المعروفة لدارسالاقتصاد(14).
- بالانتقال إلى "روبرت بوتنام" وأعماله نجد أن بداية استخدام بوتنام لرأس المال الاجتماعى جاء فى كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" عام 1993م.

• وفي عام 2000م ذكر بوتنام فى كتابه"لعب البولنج المنفرد" أن" رأس المال الاجتماعى يشير إلى الروابط بين الأفراد والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها, وفى هذا المعني يرتبط رأس المال الاجتماعىارتباطا وثيقا بما سماه الفضيلة المدنية"(15).

• وفي العموم يتفق الكثير على أن رأس المال الاجتماعى يعبر عن "الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكوّنها وينضم إليها مجموعة من الأفراد فى إطار بناء اجتماعى لخدمة أهدافهم المشتركة, ووفقا لهذا التعريف, ينطوى رأس المال الاجتماعى على العناصر والمكونات الآتية(16):

– بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل جماعات الجيرة والأصدقاء والنوادى وما يطلق عليه المساعدة الذاتية, كما يضم مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها .

– مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تتكون فى إطار هذا البناء , والتى تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والالتزام بما تفرضه العضوية فى هذه الجماعة من واجبات .

– فائض من الموارد الفيزيقية والبشرية يمتلكها أفراد الجماعة .

– الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعى , شريطة أن يتوفر فى الأفراد الرغبة فى التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم, بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة .

– مجموعة من الأهداف التى يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها, وقد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها أو بالمجتمع الأوسع .

3. أهم مفاهيم ومصادر رأس المال الإجتماعى :

يدخل رأس المال الاجتماعى فى بؤرة اهتمام العديد من العلوم الاجتماعية ، وعلى ذلك تتعدد مفاهيم وتعريفات رأس المال الاجتماعى بتعدد المجالات العلمية والتطبيقية المهتمهبرأس المال الاجتماعى. ويهتم البحث بتناول رأس المال الاجتماعى فى إطار أهميته الإقتصادية فى المقام الأول ، وذلك بغرض التركيز على المنافع الاقتصادية العامة والخاصة لرأس المال الاجتماعى ودوره فى تحقيق استدامة النمو .

ولقد اهتمت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بتعريف رأس المال الاجتماعى ومن ضمنها التعريفات التالية(17):

أ. تعريف البنك الدولى : هو مجموعة من المؤسسات والعلاقات والقواعد التى تطور من جودة وفعالية التفاعلات الاجتماعية التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة.

ب. تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : هوالأفراد المتطوعين فى العمل الخيرى أو التطوعى والذى يعد عمل غير ربحى أي لا يقدم نظير أجر معلوم ، وهو عمل غير وظيفى أو مهنى ، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الأخرين .

ج. مجموعة بنك الفقر : هو مجموعة من القواعد غير الرسمية التى تدعم العلاقة بين فردين أو أكثر ، وتتدرج القواعد التى تنظم العمل التطوعى من العلاقات التبادلية بين الأصدقاء إلى مختلف أنواع العلاقات البشرية الأكثر تعقيدا ، ويتضح من هذا التعريف أن كل من الثقة ، والشبكات الاجتماعية ، والمجتمع المدنى مرتبطة برأس المال الاجتماعى .

وتتنوع أشكال رأس المال الاجتماعى ، فهناك الدعم المقدم من فرد لأخر على المستوى الشخصى ، والمشاركة فى حركات وحملات ذات قاعدة واسعة (مثل صناع الحياة وجمعية رسالة فى مصر) ويلاحظ أن العامل المشترك في هذا التنوع هو أن العمل التطوعى يوفر قاعدة قوية لإقامة صلات وعلاقات اجتماعية بين أفراد قادرين على تحقيق التنمية اللازمة إذا تم تمكينهم من ممارسة هذا الدعم دون قيود (18) .

وعلي ذلك فمن مصادر رأس المال الاجتماعى :

- الأسر والمدارس والجامعات .
- مجموعات منظمة من الجمهور .
- الجمعيات التعاونية .
- النوادى الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب .
- الغرف التجارية والصناعية .
- النقابات المهنية .
- جمعيات رجال الأعمال .
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية .
- المنظمات غير الحكومية .
- القطاع العام وقطاع الأعمال العام .
- المستشفيات العامة والخاصة ومستشفيات التأمين الصحى والمستشفيات الجامعية .
- مراكز الأمومة والطفولة .
- المجموعات العرقية والنوعية.

4. أهمية رأس المال الاجتماعى :

1/4 : يمكن صياغة الفوائد المتعددة *لرأس* المال الاجتماعى من خلال الاعتماد علىتعريفنا لرأس المال الاجتماعيبأنه : التراكم الكمى والنوعى لمجموعة البنى الأساسية المادية والبشرية وكذا مجموعة العلاقات التبادلية بين مجموعات المصالح فى مجتمع ما ، وبما يعظم قدرة وكفاءة العنصر البشرى فى مجتمع ما علىاستغلال :

– موارده المادية الموروثة والمخلقة . – موارده البشرية والتكنولوجية والمعرفية.

– مواردية النقدية والمالية . – موارده الطبيعية المتجددة وغير المتجددة .

– موارده الثقافية والحضارية .

وبما يزيد باستمرار من نفعها الاقتصادى والاجتماعى العام والخاص ، الأمر الذي يزيد وباستمرار من تكوين الفوائض الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما ، مما يؤدى فى النهاية للتنمية المستمرة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فعلم الاجتماع يهتم بالعلاقات التبادلية والأطرالاجتماعية العامة والخاصة ومجموعة القيم لأفراد وجماعات مجتمع ما ، وعلم الاقتصاد يحقق القدرة والكفاءة فىاستغلال الموارد على مختلف أشكالها وبما يحقق المحافظة على الكيان والنسيج الاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع ما ، والثقافة للمجتمع تمثل المحرك الرئيسى لسلوك ووجدان الشعوب نحو التنمية والنمو باستمرار، أما علم السياسة فهو بمثابة الدم فى جسد المجتمعات فهو الذى يدير ويضع الأطر السياسية ويعزز من وجود مؤسسات العمل الرسمى وغير الرسمى فى المجتمع وبما يحقق هدف جماعات المصالح المختلفة ويعمل على التوفيق بينها ، وبما يحقق فى النهاية الأهداف القومية للمجتمعات فى المجالات المختلفة مع استمرارية ذلك .

وعلي ذلك فرأس المال الاجتماعى يعظم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لدولة ما ، بما يحقق لها القدرة والتمكين بين الشعوب ، هذا على المستوى العام أو الكلى أما علي المستوى الجزئى أو على مستوى الفرد فرأس المال الاجتماعى يحقق للفرد الطمأنينة والشعور بالأمان الشخصى والاجتماعى وبما يعظم شعوره بالإنتماء لدولته أو مجتمعه مما يعظم من دافعيته للإنتاج بكفاءة والمحافظة على مقدرات مجتمعه .

وتجدر ملاحظة أن أهمية رأس المال الاجتماعى لا تنبع من كون رأس المال عاما أو خاصا وإنما لمسئولية رأس المال تجاه المجتمع حتى لوكان رأس مال خاصا ، وفى هذا السياق عرف البنك الدولى المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص بأنها "الالتزام بالمساهمة فى

التنمية الاقتصادية المستدامة, وذلك من خلال التعامل مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية"(19) ، بينماعرف مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامةالتنمية المستدامة على أنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم , إضافة إلي المجتمع المحلى والمجتمع ككل"(20) .

2/4 : ويمكن توضيح أهمية رأس المال الاجتماعى للتنمية المستدامة من خلال رصد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وأهم غاياتها الـ169 ،والتى بدأ العمل رسميا فى تنفيذها بدئا من يناير 2016 فى إطار خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030 والتي اعتمدها قادة العالم فى سبتمبر 2015 فى قمة أممية بالأمم المتحدة ، ويظهر من تلك الأهداف العلاقة الارتباطية والتبادلية بين تحقيق كل هدف من الأهداف الـ 17 والقدرة والكفاءة الكمية والكيفية لرأس المال الاجتماعي في دولة ما فى التأثير والتأثر بتحقيق تلك الأهداف ، وهو ما يوضحهالجدول التالي رقم (1) .

جدول رقم (1) علاقة رأس المال الإجتماعى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030

الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة 2030	أهم الغايات لكل هدف	تأثير رأس المال الاجتماعى	
القضاء علي الفقر (1)	القضاء علي الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030	من خلال توفير الهياكل الإنتاجية والتوزيعية العامة والخاصة للحاجات الأساسية للمواطن من مأكل ومسكن وملبس.	الإهتمام بطرق وأساليب الزراعة المستدامة وبناء قدرات مؤسسية تحدد وتنظم السياسات الداعمة للحاجات الأساسية للبشر باستمرار.
القضاء التام علي	توفير الغذاء المأمون والقضاء على	دور مراكز البحوث الزراعية فى الجامعات	الأثر الإيجابى على البحث والتطوير فى

الجوع(2)	سوء التغذية.	وشركات القطاع الخاص فى تطوير البذور الزراعية بما يزيد الإنتاجية للفدان .	مجال الإنتاج الغذائى مع ضمان سلامة الأسواق والمنتجات .
الصحة الجيدة والرفاه (3)	خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية ووضع نهاية لوفيات حديثى الولادة	البنية الأساسية لخدمات الرعاية الصحية والعلاجية العامة والخاصة وأساليب وطرق العلاج المتبعة ، ومؤسسات العمل المدنى فى الريف والحضر.	تحقيق الانتشار العادل لمؤسسات تقديم خدمات الرعاية الصحية والعلاجية (خاصة بين الريف والحضر) مع قدرتها وفعاليتها فى مواجهة أعراض الإعتلال .
التعليم الجيد (4)	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ، و بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفوارق بين الجنسين.	البنية الأساسية للخدمات التعليمية وكافة مقومات العملية التعليمية و مؤسسات العمل المدنى فى الريف والحضر.	الإهتمام بالتعليم والتعلم المستمر مع تطوير المدارس والجامعات وتوطينها بصورة عادلة بين الريف والحضر والإهتمام المستمر بطرق وأساليب التعليم والتعلم(جودة العملية التعليمية)
المساواة بين الجنسين (5)	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات فى كل مكان	دور مراكز الأمومة والطفولة ومحاكم الأسرة ومراكز تنظيم النسل ، وتمويل المرأة المعيلة .	تطوير عمل الجمعيات الأهلية المحافظة والمعززة لدور المرأة فى المجتمع وتنمية قدراتها المادية والتعليمية والصحية .
المياة النظيفة والنظافة الصحية (6)	حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.	البنية الأساسية لمرفق مياه الشرب ودور مؤسسات العمل الاجتماعي فى مجال توفير المياه الصالحة للشرب خاصة فى الريف والمدن كثيفة السكان.	الحدمن تلوث المياه مع ابتكار مصادر وطرق للحصول على المياه الأمنة ، وأهمية الوعى الإجتماعى بأضرار التلوث للمياه .
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (7)	الحصول على مصادر للطاقة الحديثة والموثوقة.	البنية الأساسية لمرفق الكهرباء ومصادر الطاقة الأخري .	الاهتمام بتوليد الكهرباء من مصادر متجددة ودور المراكز البحثية والجامعات فى هذا المجال.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد (8).	نمو الناتج المحلى الإجمالى بـ 7% على الأقل سنويا	القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام ودور المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.	الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودور مؤسسات العمل المدنى في التوظيف والتدريب والقضاء على عمالة الأطفال، مع توفير بيئة الأعمال العامة والخاصة المواتية
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (9)	إقامة بنى أساسية جيدة النوعية ومستدامة وقادرة على البقاء لفترة طويلة ، ودعم وتطوير التكنولوجيا المحلية وتعزيز البحث العلمي .	أهمية الشركات المحلية العملاقة فى إنشاء المرافق العامة ، وأهمية الجامعات وخاصة كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والمراكز البحثية. هذا بالإضافة إلى الصناعات صاحبة القدرة التنافسية المحلية والعالمية .	تطوير طرق تنفيذ المشروعات العملاقة بما يحقق لها الاستمرارية والبقاء لفترة طويلة دون أعمال صيانة دورية ، وأهمية توثيق العلاقات بين المركز البحثية والشركات الصناعية المختلفة العامة والخاصة .
الحد من أوجه عدم المساواة (10)	التوصل تدريجيا لتحقيق نمو الدخل ودعم استمرار النمو به لأدنى 40% من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030 مع تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجميع .	دور المجالس القومية لحقوق الإنسان والمرأة والجمعيات الأهلية لرعاية المرأة المعيلة بالريف ودور الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية خاصة جمعيات تنمية المجتمع فى الأحياء والقرى.	الاستفادة من البرامج التنموية لبرامج الأمم المتحدة فى مجال الدعم المالى والفنى للفئات المهمشة ، مع تعضيد دور الجمعيات الأهلية فى مجال تحفيز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكافة فئات المجتمع.
مدن ومجتمعات محلية ومستدامة (11)	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية وملائمة وأمنة وميسورة التكلفة ، مع رفع مستوي الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030 . وضمان الحصول والوصول لنظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة	أهمية الخبرة التاريخية لشركات المقاولات والتشييد العامة والخاصة هذا بالإضافة لأساطيل النقل الفردى والجماعى البرية والنهرية والبحرية والجوية العامة والخاصة ودور النقابات المهنية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .	الإستفادة من تطوير نظم البناء المتطورة فى مواجهة المناطق العشوائية بالجمهورية معحماية التراث الإنسانى المادى والفكرى والثقافوإتباع أساليب التخطيط العمراني فى التخطيط للمدن والقري بما يساهم فى تكوين مجتمعات حضرية نظيفة وصحية.

الاستهلاك والإنتاج المسئولان (12)	تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الإستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام 2030 .	القوة البشرية ذات الخبرة التاريخية فى الأعمال الزراعية والريفية وصناعة المنتجات الغذائية ودور المرأة الريفية فى تحقيق الاكتفاء الذاتى لأسرتها . وجود الرقعة الزراعية الكبيرة والتي تنتج الأنواع المختلفة من المحاصيل الزراعية الحقلية والبستانية وكذا الجمعيات الزراعية المنتشرة فى ربوع الريف المصرى.	تطبيق برامج الاقتصاد الأخضر فى مجال الزراعة المستدامة وطرق الرى المستدامة مع الإعتماد على مصادر للطاقة والقوي المحركة أقل إنبعاثا لغازات الدفيئة. زيادة الوعى العام بأهمية التقليل من إستخدام الكيماويات والأسمدة فى الزراعة والتخلص من المخلفات الصناعية فى المجارى المائية .
العمل المناخي (13)	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود فى مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار .	دور الجمعيات الرسمية وغير الرسمية فى تقديم المساعدات المالية والفنية فى حالة حدوث كوارث طبيعية أو مناخية ، أهمية السد العالي فى تنظيم الرى فى مصر وتنفيذ الدورة الزراعية هذا بالإضافة للمشروعات القومية فى توفير مصادر متنوعة للطاقة الجديدة والمتجددة .	دعم الابتكارات والاختراعات المحلية الجادة لتطوير نظم الرى وتوليد مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة . تطبيق برامج الاقتصاد الاخضر فى مجال الزراعة واستخدام المياة (خاصة فى الزراعة) والطاقة المستدامة وفى المجال الصناعي.
الحياة تحت الماء (14)	منع التلوث البحري بجميع أنواعه وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام .	دور وزارة البيئة والجهات التابعة لها ، والمنظمات غير الرسمية المهتمة بالحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل	الاستفادة من الكيانات والمؤسسات المحلية والدولية وأطرها القانونية خاصة فى الدول النامية والدول الفقيرة لمنع تلوث مياه البحار والمحيطات ومنع التخلص من النفايات الكيماوية والذرية على سواحل الدول الفقيرة.
الحياة في البر (15)	ضمان حفظ وترميم النظم الأيكولوجية البرية والنظم الأيكولوجية للمياة العذبة الداخلية وخدماتها .	دور وزارة الإسكان والمرافق والجهات التابعة لها وخاصة الهيئة العامة لمياه الشرب ، وجمعيات تنمية المجتمع خاصة فى الريف وكذا المنظمات غير الرسمية المهتمة بالحفاظ على البيئة .	الاستفادة من الدعم الدولي فى مجال تمويل الإدارة المستدامة للغابات ومكافحة أنواع الصيد غير المشروع والحفاظ على المحميات الطبيعية
السلام والعدل والمؤسسات والقوية (16)	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات فى كل مكان ، مع تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.	أهمية وزارة العدل والشباب وجمعيات الأمومة والطفولة و حقوق الإنسان ، ودور وزارة الأوقاف والأزهر والكنيسة المصرية فى نشر الوعى الدينى الداعى لمنع العنف والأرهاب بكافة صوره .	الاستفادة من مشاركة الدول النامية فى مؤسسات الحوكمة الدولية ، وحرية الحصول على المعلومات على المستوى القومى والدولى .
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (17)	تعزيز الشراكات فى مجال الشئون المالية والتكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة والمسائل العامة مع تكوين شراكات لأصحاب المصلحة المتعددين ، والحصول على البيانات والمسائلة	دور البرلمان ووزارة الخارجية والتعاون الدولي والبيئة والجهات التابعة لهم والجامعات ، وكذا المنظمات غير الرسمية المهتمة بتحقيق التنمية المستدامة وبرامج الاقتصاد الأخضر فى مصر.	الاستفادة من التعاون بين الشمال والجنوب فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، وقيام نظام تجارى عالمى عادل ، والعمل علىاستقرار الأسواق .

المصدر :تم تصميمه بمعرفة الباحث بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية –شبكة المعلومات الدولية – موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية فى 2017/1/10.

ثانياً : أهم المقومات الرسمية وغير الرسمية بقطاع التعليم فى مصر

1. تمهيد :

يعتبر الفرد منفذ وغاية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى ذلك ترتبط التنمية البشرية بتحقيق النمو المستدام بعلاقة ارتباطية وتبادلية فالنمو المستدام لا يتحقق فى مجتمعات :

- تزداد فيها نسبة الأمية وخاصة فى المناطق الريفية أو المهمشة .
- ترتفع بها معدلات وفيات الأطفال الرضع أو الأمهات الحوامل.
- تزداد بها نسبة الإصابة بالأمراض المتوطنة والناتجة عن تزايد نسب تلوث الغذاء و المياه.
- يزداد فيها معدل التسرب من التعليم الأساسى وبالتالى زيادة معدلات عمالة الأطفال دون سن الـ 15 عاما .
- ينخفض فيها التمكين الاقتصادى لغالبية السكان ، لعدم عدالة توزيع الدخول وانخفاض نصيب الفرد من الدخل المحلى الحقيقى .

وعلى الجانب الأخر لا تتحقق التنمية البشرية بدون استمرارية تحقيق التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفرد والمجتمع ، والذى لا يتحقق إلا من خلال :

- التحسين المستمر للمستوى التعليمى والصحى لأفراد المجتمع ، ومن ثم ينعكس ذلك ويتأثر بالبعد الاجتماعى والبشرى للتنمية المستدامة .
- مواجهة التغيرات المناخية بتطبيق برامج وسياسات الاقتصاد الأخضر فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى ، وهو ما يتأثر بالبعد البيئى للتنمية المستدامة .
- التطوير المستمر لمجموعة الهياكل والبنى الأساسية فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى ، وخاصة البنية الأساسية البشرية فى مجال التعليم والصحة، وهو ما يتعلق هنا بالبعد الاقتصادى والاجتماعى للتنمية المستدامة.

2. المقومات التعليمية الرئيسية فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر :

تتكون المقومات التعليمية المادية فى مصر من العناصر التالية :

أ.الطلاب فى كل مرحلة تعليمية : ويمثل طلابكل مرحلة تعليمية مخرجات للمرحلة التعليمية السابقة لها ، ويمثل عدد الطلاب المقيدين بكل مرحلة تعليمية محدد رئيسى لكثافة الفصل التعليمى فى كافة المراحل التعليمية .

ب. الأبنية التعليمية المتوفرة لكل مرحلة تعليمية : والتى تتحدد كميتها وفق عمليات الإحلال والتجديد سنويا بها ، وهي تؤثر مباشرة على معدلات الكثافة الفصلية فى كل المراحل التعليمية خاصة فى التعليم ما قبل الجامعي .

ج.عدد المعلمين فى كل مرحلة تعليمية وتوزيعهم على المواد والتخصصات المختلفة .

د. المناهج التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة .

هـ .التمويل الرسمى وغير الرسمى للعملية التعليمية فى مصر.

وتجدر ملاحظة أننا عند تناول تلك المقومات التعليمية لا يكون المقصود من ذلك التناول هو الجانب الكمى فقط وإنما أيضا توضيح جوانب القصور الكيفى أيضا . وسيركز البحث فى هذا السياق تناول أهم مقومات العملية التعليمية فى مصر خاصة الطلاب والأبنية التعليمية وعدد المعلمين ، ومن مصادر توفير رأس المال الاجتماعى بقطاع التعليم فى مصر المصادر التالية:

- **وزارة التربية والتعليم فى مصر .**
- **وزارة التعليم العالى .**
- **عدد المدارس والفصول التعليمية فى كل مرحلة تعليمية .**
- **التعليم الخاص فى مرحلة التعليم قبل الجامعى والجامعات الخاصة .**
- **الجمعيات الأهلية والدينية .**
- **مؤسسات المجتمع المدنىذات العلاقة بالعملية التعليمية .**
- **نقابة المعلمين .**
- **الجامعات على وجه العموم ، وكليات التربية والأداب على وجه الخصوص .**
- **اللجان التخصصية لقطاعات التعليم العالى المختلفة.**
- **اللجان النوعية الرسمية وغير الرسمية لتطوير المناهج التعليمية .**
- **الثقافة الاجتماعية للمعلم والمتعلم : بمعنى طرق ووسائل تعامل الأسرة المصرية مع كيفية وأسلوب تحصيل أبنائهم للمناهج ومدى الإهتمام بالدروس الخصوصية ، والتي ازداد الاعتماد عليها فى المجتمع المصرى منذ نهاية سبعينيات القرن الماضى وحتى الأن فى التحصيل التعليمى فى كافة المراحل التعليمية، وعلى ذلك تعتبر المراكز التعليمية الخاصة مهما كان حجمها جزءا لا يتجزأ من مكونات رأس المال الاجتماعى فى مجال التعليم فى مصر حاليا .**

2- 1: التطور فى عدد الطلاب والمدارس والفصول فى مرحلة التعليم قبل الجامعى خلال الفترة 2012/2011 : 2015 /2016 :

يوضح الجدول التالى رقم (2) تطور الأعداد الإجمالية للمدارس والفصول والتلاميذ وكثافة الفصل حسب المرحلة التعليمية فى مصر خلال السنوات من عام 2012/2011 : 2016/2015 . ويظهر من الجدول (2) ما يلى:

أ. تزايدت الكثافة الفصلية لغالبية المراحل التعليمية فى مصر فى عام 2016/2015 بالمقارنة بعام 2012/2011 ، وهو ما يدل على التزايد المستمر للطلب علي التعليم فى كافة المراحل التعليمية ، خاصة فى التعليم الإبتدائى والإعدادى ، مع تدني القدرات الإنشائية العامة والخاصة علىاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ سنويا .

ب. بلغت الأهمية النسبية للتعليم الإبتدائى والإعدادى (مرحلة التعليم الأساسي) من الإجمالى العام لكافة المراحل التعليمية فى مصر، من المدارس والفصول (وهو ما يمثل بعد رئيسي لعرض الخدمات التعليمية خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى) نسبة 58.8% للمدارس و 73.5% للفصول خلال الفترة من عام 2012/2011 : 2016/2015 .

ج. أما على مستوى الأهمية النسبية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى من الإجمالى العام لتلاميذ كافة المراحل التعليمية (وهو ما يمثل جانب الطلب على الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى) فقد بلغت 77.7 % خلال نفس الفترة . ويشير ذلك لعدم التوافق بين الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى والقدرات الإنتاجية لإتاحة وتوفير الخدمات التعليمية كميا وكيفيا لطالبيها .

2-2: تطور أعداد الفصول الحكومية وغير الحكومية حسب المرحلة التعليمية فى ريف وحضر الجمهورية خلال الفترة من عام 2012/2011: 2016/2015 :

يظهر من استقراء بيانات الجدولين رقم (3) ، (4) التاليين مايلى :

أولا : بالنسبة للفوارق الجوهرية بين الريف والحضر :

- تراوحت الأهمية النسبية للفصول الحكومية من إجمالى عدد الفصول فى المراحل التعليمية المختلفة فى مصر نسبة 78 : 80 % خلال الفترة من عام 2011 / 2012 : 2015/ 2016 فى مقابل نسبة تراوحت بين 20 : 22 % لفصول القطاع الخاص ، وذلك فى حضر الجمهورية .

- تراوحت الأهمية النسبية للفصول الحكومية من إجمالى عدد الفصول فى المراحل التعليمية المختلفة فى مصر نسبة 97 : 98 % خلال الفترة من عام 2011 / 2012 : 2015/ 2016 فى مقابل نسبة تراوحت بين 2 : 3 % لفصول القطاع الخاص ، وذلك فى ريف الجمهورية .

ويشير ذلك إلى أن فصول القطاع الخاص تتركز فى المناطق الحضرية بهدف جذب أصحاب الدخول المرتفعة فى المقام الأول وليس بغرض نشر وتوطن الخدمات التعليمية فى الأماكن المحتاجة لها ، كالمناطق الريفية مثلا ويؤكد ذلك أهمية الدور الرسمى للدولة فى توطين الخدمات التعليمية على مستوى الجمهورية ، وبين الريف والحضر ، محققة العدالة والاتساق

فى توزيعها بين الريف والحضر ، هذا بالإضافة لتحسين جودة الخدمات التعليمية فى الفصول الحكومية بالمقارنة مع الفصول غير الرسمية حتى لا يتسم النظام التعليمى بازدواجية المدخلات التعليمية والعمليات التشغيلية ومن ثم ازدواجية المخرجات التعليمية ، وهو ما يخل بالعدالة المكانية والنوعية للخدمات التعليمية المقدمة لمواطنين دولة ما .

ثانيا : بالنسبة للفوارق بين المراحل التعليمية المختلفة :

بلغت الأهمية النسبية للفصول الحكومية من إجمالى عدد الفصول الإجمالية فى مرحلة التعليم الابتدائىعلى مستوى الجمهورية نسبة

98 % فى ريف الجمهورية وبنسبة تراوحت بين 74 : 76 % فى حضر الجمهورية ، وبلغت تلك النسب لمرحلة التعليم الإعدادي 99 % فى ريف الجمهورية ونسبة تراوحت بين 81 : 83 % فى حضر الجمهورية ، وذلك عن الفترة من عام 2012/2011 : 2016/2015.

ويؤكد ذلك إلى اهتمام القطاع الخاص على إنشاء المدارس فى المناطق الحضرية ومع التركيز على مرحلة التعليم الأساسى لتزايد الطلب عليها بالمقارنة مع المراحل التعليمية الأخرى وانخفاض تكلفة تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسي بالمقارنة مع المراحل التعليمية الأخرى.

– يعتمد التعليم الفنى علىاختلاف تخصصاته ، باستثناء المدارس الفندقية ،على التمويل الحكومى للفصول التعليمية ، مما يؤدي للقصور الكمى والنوعى لخريجى تلك المدارس الفنية لاحتياجات سوق العمل ، كما يشير ذلك أيضا لعدم المشاركة المجتمعية ، خاصة من قبل رجال الأعمال وأصحاب المصانع وأرباب الاعمال المختلفة ، فى تخطيط وتصميم وتمويل النظم التعليمية المتوافقة مع احتياجاتهم العملية مع السلطات الحكومية المعنية بذلك .

2-3: تطور أعداد المدرسين في مراحل التعليم المختلفة خلال الفترة من عام 2012/2011 : 2016/2015 :

يوضح الجدول التالى رقم (5) ما يلى :

أ. يعمل بالتعليم الابتدائى عدد من المدرسين بلغت نسبتهم 42 % من إجمالى عدد المدرسين العاملين بإجمالى المراحل التعليمية فى مصر خلال الفترة من عام 2012/2011 : 2015 /2016 ، وهو ما يتطلب التأهيل المستمر لمدرسى التعليم الإبتدائي كميا ونوعيا حتى يكونوا قادرين على تلبية الاحتياجات التعليمية لطلاب المرحلة الابتدائية ، والذين يمثلوا قاعدة المراحل التعليمية الأخرى .

ب.يعمل بمرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى العام عدد من المدرسين بلغت نسبتهم 25 % ، 10% على التوالى من إجمالى عدد المدرسين بإجمالى المراحل التعليمية خلال الفترة من عام 2011 /2012 : 2015 /2016 ، وهو ما يتطلب توافر القدرات المعرفية والعلمية والمهنية لمدرسى المراحل التعليمية مع تدرج تلك المراحل ، وألا يعتمد فى ذلك على الأقدمية فقط .

ج. تراوحت نسبة المدرسيين التربويين للإجمالى العام لعدد المدرسين ، خلال الفترة من عام 2011 /2012 : 2015 /2016، 77.5 % : 83 % ، بينما بلغت للمدرسيين غير التربويين نسبة تراوحت بين 17% : 22.5 % خلال نفس الفترة . ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق أن التقسيم بين المدرس التربوى وغير التربوى ليس شرطا ضروريا للوصول لجودة التأهيل النوعى لمدرسى مرحلة ما ، لأن ذلك يمكن أن يدخل فيها عوامل أخرى مثل :

- القدرة للمعلم على العرض الفعال للطالب .
- الطرق والوسائل التعليمية المتاحة .
- التاهيل والتدريب المستمر للمدرسين .
- المناهج التعليمية المقررة فى كل مرحلة تعليمية .
- الكثافة فى الفصول الدراسية .
- الأجور التي يتقاضاها المدرسين خاصة المدرسين غير التربويين ، وأغلبهم يعمل بنظام الحصة ، أى المكافأة الشاملة فى أخر كل فصل دراسي .

د. يستحوذ التعليم الفنى ، الثانوى الصناعى والتجارى والزراعى والفندقى، بالإضافة للتربية الخاصة على النسبة الباقية من عدد المدرسين والبالغة 23 % من إجمالى عدد المدرسين بجميع المراحل التعليمية خلال الفترة من عام 2012/2011 : 2016/2015 ، مع العلم أن الثانوى الفنى باختلاف تخصصاته يحتاج لمعلم مؤهل بطريقة مختلفة عن كافة المراحل التعليمية مع توفير الأطر القانونية والمؤسسية له لكيفية التعامل مع طلاب التعليم الفنى ، والذي يكاد يكون خريجه حاليا غير_قادر على القرأة والكتابة.

المقومات التعليمية الرئيسية في مجال التعليم الجامعى فى مصر:

تتمثل أهم المقومات التعليمية فى التعليم العالى فى مصر فى العناصر التالية :

– الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا الحكومية والخاصة .

– الإنفاق العام على التعليم الجامعى .

– أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة : ولقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من درجة أستاذ جامعى وحتى معيد 87838 عضوا عن عام 2015/2014 فى حين بلغ عددهم بالجامعات الخاصة 6822 عضوا (21) .

– أعداد الجامعات العامة والخاصة : ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق أن عدد الجامعات الحكومية فى مصر بلغ 24 جامعة ، بينما بلغ عدد الجامعات الخاصة 21 جامعة خاصة ويضاف لذلك عدد من المعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة ، في تخصصات مختلفة ، والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى وعدد 5 أكاديميات (22) وذلك فى العام الجامعي 2015/2014 .

ويلاحظ أن نسبة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة بلغت 7.7 % لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ، فى حين أن عدد الجامعات الخاصة بلغ 83% للجامعات الحكومية وبلغت نسبة الطلاب المقيدون بالجامعات الخاصة نسبة 5.7 % من الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية وذلك عن عام 2015/2014 ، كما يشير لذلك جدول رقم (6) التالى ، وتشير تلك النسب لما يلى :

– منح الجهات الرسمية الحكومية الموافقة بإنشاء جامعات خاصة بدون توافر المقومات التعليمية لتلك الجامعات لتقديم خدماتها التعليمية المختلفة .

– ارتفاع تكاليف الالتحاق بالجامعات الخاصة مما يعمل على عزوف الطلاب عن الالتحاق بها بالمقارنة مع المصاريف الدراسية فى الجامعات الحكومية .

– طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على العائد من الاستثمار الخاص لإنشاء جامعة خاصة، ومن ثم يتطلب ذلك من المستثمرين فى هذا المجال في مصر، وبسبب ضعف القدرات التمويلية الخاصة، الاندماج بغرض توفير التمويل اللازم لإنشاء رأس المال الثابت والتجهيزات المختلفة للعملية التعليمية بتلك الجامعات.

1-3 : إجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة خلال الفترة من عام **2005/ 2006 : 2015/2014** :

يوضح الجدول التالي رقم (6) ما يلى :

1. تتركز نسبة تتراوح بين 78% : 82.8% من الطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى، بالجامعات والمعاهد فوق المتوسطة الحكومية فى مقابل نسبة تتراوح بين 2.64 % : 5.13 % للجامعات والمعاهد فوق المتوسطة الخاصة خلال الفترة من عام 2006/2005: 2014 /2015 وذلك من إجمالى الطلاب المقيدون بالجامعات والمعاهد فوق المتوسطة والعليا وطلاب الأكاديميات على مستوي الجمهورية. ويدل ذلك على الاعتماد الرئيسي على الجامعات الحكومية فى تقديم الخدمات التعليمية للطلاب الجامعيين فى مصر في كافة التخصصات العلمية، ويؤكد ذلك أن الجامعات والمعاهد الخاصة لم تستطيع تقديم الخدمات التعليمية لشريحة كبيرة من المجتمع المصربوذلك للاعتبارات التالية :

أ. تركيز تلك الجامعات على شريحة عليا من الدخول ، وهي الدخول المرتفعة ، ويؤكد ذلك تركزها فى المناطق الحضرية بالجمهورية.

ب. تزايد التكاليف الثابتة لإنشاء جامعة خاصة ، هذا بالإضافة لتكاليف تجهيز المعامل وكافة الوسائل التعليمية وهو ما يدفع غالبية المستثمرين على عدم الإقبال على إنشاء جامعات خاصة، وذلك لطول فترة المردود الاقتصادى لها ، مما يعمل على عدم الانتشار الجغرافى لتلك الجامعات ووصولها لطالبى الخدمات التعليمية الجامعية على مستوي الجمهورية .

ج. انخفاض نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعى بالنسبة للشريحة السنية لمن يحق لهم الالتحاق بالتعليم الجامعى فى مصر ، وذلك لاتجاه نسبة كبيرة من الطلاب للتعليم الفنى أو عدم استكمال التعليم الجامعى ، وذلك بسبب ارتفاع أعباء المعيشة ووجود حاجات أساسية أخرى يرغب في إشباعها غير استكمال التعليم الجامعى.

د.انخفاض القوة الشرائية لغالبية أفراد المجتمع المصرى ، مما يدفعهم لإلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعى الرسمى والذي يلقى دعما حكوميا بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

هـ. استمرارية المحافظة الأسرية والمجتمعية فى مصر، مما يدفع الأسر على إلحاق أبنائهم بالجامعات الرسمية هذا فضلا عن قرب تلك الجامعات الحكومية من أماكن إقامة أبنائهم خاصة الطالبات منهم فى المجتمع الريفى والذى يمثل سكانه حوالى 57 % من سكان مصر(23).

2. تراوحت نسبة الطلاب المقيدون بالمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى فى مختلف التخصصات بين 12.7 % : 15.4 % من إجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات والمعاهد فوق المتوسطة والعليا وطلاب الأكاديميات على مستوي الجمهورية ، وتأتي بذلك المعاهد العليا فى المرتبة الثانية بعد الجامعات الحكومية فى تقديم الخدمات التعليمية بمرحلة التعليم الجامعى وفى كافة التخصصات العلمية فى مصر خلال الفترة من عام 2006/2005 : 2015/2014 ويرجع ذلك فى الغالب لانخفاض تكلفة القبول بها بالمقارنة مع الجامعات الخاصة مع حصول الطالب على مؤهل جامعى معترف به رسميا من قبل الدولة –ممثلة في وزارة التعليم العالى– هذا فى حين أن النسبة الخاصة بالأكاديميات خلال أغلب سنوات الفترة المذكورة بلغت 1 % بالنسبة لإجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات والمعاهد فوق المتوسطة والعليا وطلاب الأكاديميات على مستوي الجمهورية.

2-3 : الإنفاق العام على التعليم طبقا للحساب الختامي للدولة خلال الاعوام **2007/2006** : **2014/2013** ونسبته للناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق العام فى مصر :

حيث يظهر الجدول التالي رقم (7) ما يلى :

أ. تراوحت نسبة الإنفاق العام للدولة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام 2006/ 2007 : 2013 /2014 31 % : 53.9 % ، مع ملاحظة أن قيم الإنفاق العام للدولة هى بالأسعار الجارية ومنسوبة لقيم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ، ومن ثم تكون النسب منخفضة مع بداية سنوات كل خطة خمسية وتتزايد حتى تصل لنسبة كبيرة فى السنة الأخيرة من كل خطة خمسية ، إلا أن تلك النسب تشير للثبات النسبي لقيم الإنفاق العام للدولة بالنسبة لقيم الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بتطور سنوات الخطة الخمسية مما يؤدى إلىانخفاض القدرات الحقيقية لتحسين الخدمات الاجتماعية العامة التى تقدمها الدولة وفى مقدمتها الخدمات التعليمية والصحية العامة .

ب.بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم فى مصر لإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام 2007/2006: 2014/2013 3.89 % : 6.4% ، وهى نسبة

منخفضة خاصة عند مقارنة تلك النسبة ببعض الدول النامية الأخري .وعلى الجانب الأخر تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الإنفاق العام للدولة خلال نفس الفترة 11.3 % : 12.5%، وهو ما يشير إلى الثبات النسبي للإنفاق العام على التعليم فى مصر.

ج. تراوح النصيب النسبى للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى من الناتج المحلى الاجمالى في مصر 2.7% : 4.4% خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 فى مقابل نسبة تراوحت بين 1 % : 1.5 % لمرحلة التعليم الجامعى خلال نفس الفترة ، كما بلغ نصيب التعليم قبل الجامعى من الإنفاق العام للدولة نسبة تراوحت بين 7.1% – 8.6 % فى حين بلغت تلك النسبة للتعليم الجامعى2.7% – 3.2% خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013وتؤكد تلك النسب انخفاض القدرات التمويلية العامة المتاحة للتعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى ، مما يؤثر سلبيا على التمكين الاقتصادى العام لتحسين جودة العملية التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة .

د.يستأثر التعليم قبل الجامعى على نسبة تراوحت بين 65 % – 70 % خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 من الإنفاق العام عل التعليم ، فى حين استحوذ التعليم الجامعي على نسبة تراوحت بين 23% – 27 % منه خلال نفس الفترة ، كما بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى نسبة تراوحت بين 33.4 % : 39.8 % خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 مما يشير إلى ضعف المخصصات الاستثمارية العامة المخصصة لكل من التعليم الجامعى وقبل الجامعى ، ومن ثم انخفاض التكوين الرأسمالي بقطاع التعليم اللازم لاستيعاب الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية العامة باستمرار ، وأن غالبية الإنفاق على التعليم فى مصر بشقيه الجامعى وغير الجامعى هى مصروفات جارية خاصة بند الأجور وهو ما تؤكده بيانات التوزيع النسبي لجملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى علي أبواب الإنفاق المختلفة وفق الحساب الختامى لوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام 2008/2007 : 2013/2012 بحسب التقسيم الاقتصادي ، كما يوضح ذلك جدول رقم (8) التالى ، حيث تزايدت نسبة الأجور لإجمالى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى مصر من 84.3% فى عام 2008/2007 إلي 88.4 % فى عام 2013/2012 ، هذا فى حين أن المخصصات الاستثمارية فى تناقص مستمر على مدار الفترة ولم تتعدى حاجز 6.5% خلال الفترة من عام 2008/2007 : 2013/2012 .

ويسود الإنفاق على التعليم العالى نفس سمات الإنفاق على التعليم قبل الجامعى من حيث استحواذ الباب الأول الأجور على غالبية الإنفاق العام على التعليم فى مصر ، فلقد وصلت نسبة الباب الأول الأجور من إجمالى الأبواب الست للإنفاق فى قطاع التعليم العالى نسبة 74.8% حسب ختامى عام 2013/2012 على سبيل المثال وليس الحصر (24) .

3-2 : الإنفاق العام على التعليم طبقا للحساب الختامي للدولة خلال الاعوام 2007/2006 : 2014/2013 ونسبته للناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق العام فى مصر :

حيث يظهر الجدول التالي رقم (7) ما يلى :

أ. تراوحت نسبة الإنفاق العام للدولة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام 2006/ 2007 : 2013 /2014 31 % : 53.9 % ، مع ملاحظة أن قيم الإنفاق العام للدولة هى بالأسعار الجارية ومنسوبة لقيم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ، ومن ثم تكون النسب منخفضة مع بداية سنوات كل خطة خمسية وتتزايد حتى تصل لنسبة كبيرة فى السنة الأخيرة من كل خطة خمسية ، إلا أن تلك النسب تشير للثبات النسبي لقيم الإنفاق العام للدولة بالنسبة لقيم الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بتطور سنوات الخطة الخمسية مما يؤدى إلىانخفاض القدرات الحقيقية لتحسين الخدمات الاجتماعية العامة التى تقدمها الدولة وفى مقدمتها الخدمات التعليمية والصحية العامة .

ب.بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم فى مصر لإجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام 2007/2006: 2014/2013 3.89 % : 6.4% ، وهى نسبة منخفضة خاصة عند مقارنة تلك النسبة ببعض الدول النامية الأخري .وعلى الجانب الأخر تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الإنفاق العام للدولة خلال نفس الفترة 11.3 % : 12.5%، وهو ما يشير إلى الثبات النسبي للإنفاق العام على التعليم فى مصر.

ج. تراوح النصيب النسبى للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى من الناتج المحلى الاجمالى في مصر 2.7% : 4.4% خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 فى مقابل نسبة تراوحت بين 1 % : 1.5 % لمرحلة التعليم الجامعى خلال نفس الفترة ، كما بلغ نصيب التعليم قبل الجامعى من الإنفاق العام للدولة نسبة تراوحت بين 7.1% – 8.6 % فى حين بلغت تلك النسبة للتعليم الجامعى2.7% – 3.2% خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013وتؤكد تلك النسب انخفاض القدرات التمويلية العامة المتاحة للتعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى ، مما يؤثر سلبيا على التمكين الاقتصادى العام لتحسين جودة العملية التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة .

د.يستأثر التعليم قبل الجامعى على نسبة تراوحت بين 65 % – 70 % خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 من الإنفاق العام عل التعليم ، فى حين استحوذ التعليم الجامعي على نسبة تراوحت بين 23% – 27 % منه خلال نفس الفترة ، كما بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى نسبة تراوحت بين 33.4 % : 39.8 % خلال الفترة من عام 2007/2006 : 2014/2013 مما يشير إلى ضعف المخصصات الاستثمارية العامة المخصصة لكل من التعليم الجامعى وقبل الجامعى ، ومن ثم انخفاض التكوين الرأسمالي بقطاع التعليم اللازم لاستيعاب الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية العامة باستمرار ، وأن غالبية الإنفاق على التعليم فى مصر بشقيه الجامعى وغير الجامعى هى مصروفات جارية خاصة بند الأجور وهو ما تؤكده بيانات التوزيع النسبي لجملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى علي أبواب الإنفاق المختلفة وفق الحساب الختامى لوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام 2008/2007 : 2013/2012 بحسب التقسيم الاقتصادي ، كما يوضح ذلك جدول رقم (8) التالى ، حيث تزايدت نسبة الأجور لإجمالى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى مصر من 84.3% فى عام 2008/2007 إلي 88.4 % فى عام 2013/2012 ، هذا فى حين أن المخصصات

الاستثمارية فى تناقص مستمر على مدار الفترة ولم تتعدى حاجز 6.5% خلال الفترة من عام 2008/2007 : 2013/2012 .

ويسود الإنفاق على التعليم العالى نفس سمات الإنفاق على التعليم قبل الجامعى من حيث استحواذ الباب الأول الأجور على غالبية الإنفاق العام على التعليم فى مصر ، فلقد وصلت نسبة الباب الأول الأجور من إجمالى الأبواب الست للإنفاق فى قطاع التعليم العالى نسبة 74.8% حسب ختامى عام 2013/2012 على سبيل المثال وليس الحصر (24) .

جدول رقم (7)

الإنفاق العام على التعليم طبقا للحساب الختامى للدولة خلال الاعوام 2007/2006 : 2014/2013

ونسبته للناتج المحلى الإجمالى ولإجمالى الإنفاق العام فى مصر خلال نفس الفترة

(بالمليار جنية ونسب مئوية)

السنة / البيان	2006 /2007	2007 2008/	/2008 2009	2009 2010/	2010 2011/	/2011 2012	/2012 2013	2013 2014/
1. ن.م.ج الحقيقى	710.4	761.4	796.9	837.7	854	873.1	1539.6	1571.6
2.الإنفاق العام للدولة	222	282.3	351.5	365.9	401.8	470.9	588.2	701.5
3. الإنفاق العام على التعليم	27.7	33.6	39.9	44.9	48.2	56.4	66.2	84
نفاق العام على التعليم قبل الجام	19.1	23.1	25.1	28.8	31.7	38.9	44.1	58.7
: الإنفاق العام على التعليم الجام	7.1	9	10	11.1	11.9	13	17.4	19.7
4. 2 : 1 %	31	37	44	43.7	47	53.9	38.2	44.6
5. 3 : 1 %	3.89	4.4	5	5.3	5.6	6.4	4.3	5.3
6. 3 : 2 %	12.5	11.9	11.3	12.3	12	12	11.3	12

7. % 1 : (1-3)	2.7	3	3.1	3.4	3.7	4.4	2.8	3.7
8. % 2 : (1-3)	8.6	8.2	7.1	7.8	7.9	8.2	7.5	8.4
9. % 1 : (2-3)	1	1.2	1.25	1.3	1.4	1.5	1.1	1.25
10. % 2 : (2-3)	3.2	3.2	2.84	3	2.96	2.7	2.95	2.8
11. % (1-3)/ (2-3)	37	38.9	39.8	38.5	37.5	33.4	39.4	33.5
12. % 3/(1-3)	68.9	68.7	63	64.2	65.8	69.1	66.7	69.8
13. % 3/ (2-3)	25.6	26.8	25.1	24.7	24.7	23.1	26.4	23.5

المصادر : 1. مصدر قيم الناتج المحلى بالأسعار الثابتة للأعوام من 2007/2006 وحتى 2013/2012 هو المركز القومي للمعلومات – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – القاهرة مارس- 2014 م، أما بيانات عام 2014/2013 فهو البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى 2014/2013م ص 57.

2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى- سبتمبر 2016 – ص 382 .

3. النسب حسبت بمعرفة الباحث .

جـدول رقــم (8)

التوزيع النسبى لجملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى على أبواب الإنفاق المختلفة وفق الحساب الختامى لوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام 2008/2007 : 2013/2012 بحسب التقسيم الاقتصادى

(بالمليون جنية ونسب مئوية)

السنة المالية / أبواب الختامى	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
1. الأجور	20681	24841	28354	30980	38174	42811.8
2. السلع والخدمات	2434	2691	3079	2576	2697	3359.1
3.الفوائد	26	23	22	22	23	22
4.الدعم والمنح	26	23	22	22	23	59
5.المصروفات الأخرى	163	156	192	199	139	131.3

6. الإستثمار	1190	1921	1883	2038	1978	2047.9
7. جملة المصروفات	24520	29655	33552	35837	43034	48431.1
8. نسبة 1 : 7 %	84.3	83.7	84.5	86.4	88.7	88.4
9. نسبة 2: 7 %	9.9	9	9.1	7.2	6.2	6.9
10.نسبة 3 : 7 %	0.1	0.07	0.06	0.06	0.053	0.04
11.نسبة 4 : 7 %	0.1	0.07	0.06	0.06	0.053	0.12
12.نسبة 5 : 7 %	0.7	0.52	0.57	0.057	0.32	0.27
13. نسبة 6: 7%	4.8	6.4	5.6	5.7	4.5	4.2

المصدر : وزارة التربية والتعليم – الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030 – ص 49 – والنسب حسبت بمعرفة الباحث .

ثالثاً : أهمية التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة حتى عام 2030

يعرف الاستثمار بوجه عام بأنه التغير فى رصيد رأس المال ، أما الاستثمار فى التعليم فهو الاستثمار الذى يعمل علىالتغييرالمستمرللقدرات المادية والنوعية للموارد البشرية فى المجتمع ، فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى والثقافى والفنى ،عن طريق خلق وتعظيم القدرات المهارية والمعرفية الفردية والجماعية فى الاستغلال التطبيقى لمجموعة المعارف والمفاهيم النظرية فى مجالات الإنتاج المختلفة وبكافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع ، مما يعظم من القيم المضافة فى مجال الإنتاج السلعى والخدموبما يؤدى فى النهاية لزيادات مستمرة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، ويزيد باستمرار من فرص التمكين الاقتصادى العام والخاص وعلى الصعيد المحلى والعالمى .

ويركز البحث عموما على أهمية التعليم للتنمية المستدامة فى مصر ، وذلك نظرا للارتباط المستمر بين الفرد فى مجتمع ما ، وهو الهدف والمنفذ للعملية التنموية فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى ، وبين العملية التعليمية حيث التكوين المهارى والمعرفى للفرد علي مدار سنوات عمره المختلفة حتى تخرجه من الجامعة فى المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا .

1.أهم تحديات التعليم للتنمية المستدامةفى مصر :

يمكن التعليم من أجل التنمية المستدامة كل إنسان من اكتساب المعارف والمهارات والقيم لبناء مستقبل مستدام، ويقصد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة إدراج قضايا التنمية المستدامة الرئيسية فى التعليم والتعلم مثل (25) :

- تغير المناخ . – الحد من مخاطر الكوارث والتنوع البيولوجى .
- الحد من الفقر . – الاستهلاك المستدام .

ويتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة مناهج تشاركية خاصة بالتعليم والتعلم وتحفيز المتعلمين على تغيير سلوكهم وتمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالى يحقق التعليم من أجل التنمية المستدامة قدرات جديدة مكتسبة للمتعلم مثل:

- كفاءة التفكير النقدى . – تصور السيناريوهات المستقبلية .

وبناء على ذلك يحتاج التعليم من أجل التنمية المستدامة تغييرات جذرية فى طرق التعليم المعتمدة حاليا .

وعلى الصعيد المحلى ، وفى ظل الأوضاع الحالية للعملية التعليمية فى مصر وفى مرحلة التعليم قبل الجامعى والجامعى ، فالتعليم فى مصر يفتقد للحد الأدنى من المتطلبات والمقومات الضرورية لتأهيل المتعلم والخريج لكى يكون قادرا على التفاعل مع المتغيرات البيئية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة . و تشير بعض المؤشرات التالية عن القصور الكمى والكيفى للعملية التعليمية فى مصر، والتي يحتاج تحليل القصور الكمى والكيفى للعملية التعليمية فى مصر للعديد من الأبحاث والدراسات ، ومن تلك المؤشرات:

أ. أهم مؤشرات القصور الكمى للعملية التعليمية فى مصر :

أ-1 : بلغت نسبة الأمية الإجمالية فى مصر عام 2006 29.6% ، وكانت بين الذكور 22.3% وبين الإناث 37.3%،وتطورت تلك النسب فىعام 2015 لتكون 20.9% لنسبة الأمية

الإجمالية ، 14.7% بين الذكور ، 27.3% بين الإناث . أما على مستوى التفاوت بين المحافظات ، فنجد أن هناك محافظات فى صعيد مصر على سبيل المثال وليس الحصر ، وهى من أفقر محافظات الجمهورية ، ففى محافظة المنيا تصل نسب الأمية الإجمالية بها لـ 32.1% عام 2015 وبين الإناث تصل إلي 41.9% وبين الذكور 22.1% ، وفى محافظة بنى سويف تبلغ نسبة الأمية الإجمالية إلى 29.6% وبين الإناث 39.1% وبين الذكور 20.3% وفى محافظة سوهاج بلغت نسبة الأمية الإجمالية 31.4% وبين الإناث 40.4% وبين الذكور 22.4% وذلك فنعام 2015(26)

أما على مستوى توزيع الأمية بين الفئات العمرية وبين الريف والحضر ، فيمكن الإشارة لما يلى(27) :

- وصلت نسبة الأمية فى مصر عام 2012 إلى 28% فى الفئة العمرية 15 -35 سنة ، وبإجمالى 17 مليون نسمة .
- وصلت نسبة الأمية لـ 40% فى الفئة العمرية 15 سنة فأكثر ، وبإجمالى 34 مليون نسمة ، وذلك عن عام 2012.
- وصلت الأمية بين الإناث(في عام 2012) لـ 37% وبين الذكور لـ 22 % ، كما وصلت الأمية فى المناطق الريفية لـ 64% وذلك لتزايد معدلات التسرب من التعليم للعمل فى مجال الزراعة أو بسبب تزايد معدلات الفقر بالريف بالمقارنة بالحضر .

أ-2 :وعلى مستوى معدلات إتاحة التعليم وتكافؤ الفرص بالمراحل التعليمية المختلفة ، فقد بلغت نسب القيد الإجمالية بالمراحل التعليمية طبقا للنوع فى عام 2015/2014 كما يلى (28) :

- التعليم قبل الابتدائى بلغت للطالبات والطلبة نسبة 31.3% .
- التعليم الابتدائى بلغت للطالبات 95.5% وللطلبة 94.3% .
- التعليم الإعدادى 96.8% للطالبات و 93% للطلبة .
- التعليم الثانوي العام 36.4% للطالبات و 29.6% للطلبة .

أ-3: يوضح الجدولالتالى رقم (9) نسب الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة بالنسبة للعدد الإجمالى للسكان وحسب النوع ،ووفق أعداد السكان فى 2016/1/1:

جـــدول رقم (9)

نسب الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة بالنسبة للعدد الإجمالى للسكان وحسب النوع وفق أعداد السكان فى 2016/1/1

(بالعدد ونسب مئوية)

نوع وإجمالى السكان / البيان	ذكور	إناث	الجملة
1.إجمالى السكان	45944961	44141306	90086267
2. إجمالى الطلاب المقيدون بالجامعات الـ والخاصة	989423	1068223	2057646
3. إجمالى عدد الطلاب المقيدون بالتعليم	5288234	4967063	10255297
4. إجمالى عدد الطلاب المقيدون بالتعليم	2295188	2227914	4523102
5. إجمالى عدد الطلاب المقيدون بالثانوي	712934	822130	1535064
6. إجمالى طلاب التعليم الفني .	-	-	1645750
7. نسبة 2 : 1 %	2.1	2.4	2.28
8. نسبة 3 : 1 %	11.5	11.25	11.4
9. نسبة 4 : 1 %	5	5	5
10. نسبة 5 : 1 %	1.5	1.8	1.7
11. نسبة 6 : 1 %	-	-	1.8

(-) غير متاح.

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى– سبتمبر 2016 – ص 19 ، 325 ، 297 ، 290 ، 321 – والنسب حسبت بعرفة الباحث .

ويظهر من الجدول (9) أعلاه ما يلى :

أ. الانخفاض التدريجى لنسب الطلاب المقيدون بالمراحل التعليمية المختلفة لإجمالى عدد السكان مع الارتفاع التدريجى للسلم التعليمى ويدل ذلك على الارتفاع المستمر لتكاليف الاستمرار فى التعليم لتزايد أعباء المعيشة

ب. يلاحظ أن نسبة الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة وصلت إلى2.28% من إجمالى عدد السكان ، هذا فى حين أن عدد السكان فى الشريحة السكانية (20- 24) ، وعلىاعتبار أن الدراسة الجامعية تبدأ من 20 عاما وتنتهى عند سن 24 عاماوصل إلى9.2 مليون نسمة فى عام 2015 ، وبذلك تصل نسبة الطلاب المقيدون بالجامعات لإجمالى الشريحة السكانية فى سن الجامعة 22.8% وهى من النسب القليلة جدا لوقورنت ببعض الدول النامية الأخرى .

ج.كماوصلت نسبة الطلاب المقيدون بمرحلة التعليم الثانوى العام 1.7 % من إجمالى عدد السكان فى مصر وتصل نسبتهم لعدد السكان فى الشريحة السنية 15 -19 والبالغ عددهم

8.6 مليون نسمة فى عام 2015 18.6% (على إعتبار أن الطالب يبدأ التعليم الثانوى العام عند 15 عاما وينتهى عند 19 عاما) (29).

وتدل تلك النسب إلى أنه مع التزايد المستمر فى عدد السكان فى مصر ، فإن نسب التحاقهم بمراحل التعليم الأعلى وصولا للتعليم الجامعي لا تكون بنفس نسبة الزيادة السكانية ، مما يدل على عدم استمرارية الطلب على المراحل التعليمية العليا مع تزايد تكاليف المعيشة وإتجاه الطالب إلي بدائل أخرى لإشباع حاجاته الأساسية والتي تسبق التعليم فى الأولوية ، هذا مع العلم أن استمرارية التقدم فى السلم التعليمي ترتبط تبادليا مع تحقيق النمو المستدام للفرد والمجتمع .

ب. الملامح الرئيسية للقصور الكيفى للعملية التعليمية فى مصر خاصة لمرحلة التعليم قبل الجامعى :

وسيركز البحث فى هذا السياق على مرحلة التعليم قبل الجامعى ، وذلك نظرا لأن مخرجات مرحلة التعليم قبل الجامعى هى المدخلات الرئيسية للتعليم الجامعى ، فالتعليم الأساسى يمثل قاعدة الهرم التعليمى فى مصر ، وعندما يتم تأهيل الطالب به، باستمرار وبفعالية وكفاءة وملائمة ، كميا وكيفيا، يكون مدخلا متوافق علميا ومعرفيا ومهاريا للمرحلة التعليمية التالية، ويمثل ذلك الركيزة الرئيسية لتحقيق الاستدامة للعملية التعليمية ومخرجاتها المختلفة ، هذا من جانب وعلى الجانب الأخر ، فإن أغلبية أوجه القصور الكيفى بمرحلة التعليم قبل الجامعى تواجه العملية التعليمية بمرحلة التعليم الجامعى .

وتسعى غالبية المؤسسات التعليمية فى مصر وباقى دول العالم حاليا نحو تحقيق جودة العملية التعليمية بها ، والجودة للعملية التعليمية ببساطة :هالحصول على الأفضلية العلمية والمهارية والعملية لخريج مرحلة تعليمية ما ووفق المعايير الدولية أو الإقليمية الخاصة بتلك المرحلة ، بأقل تكاليف مجتمعية وخاصة للمقومات التعليمية المختلفة اللازمة لذلك . ولقد بدأ مفهوم جودة التعليم فى الظهور فى مصر مع بداية برنامج تحسين التعليم الأساسى الممول جزئيا من البنك الدولى والأتحاد الأوروبى ، ولقد زاد الاهتمام بجودة التعليم مع بداية الألفية الثالثة وبالتحديد مع (30) :

- **إعلان المعايير القومية للتعليم فى مصر عام 2003 .**
- **طرح مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة فى عام 2004 ، من خلال عدد من المشروعات التجريبية .**
- **إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد .**
- **إنشاء إدارات للجودة بوزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها ، وكذا بوزارة التعليم**

العالى وبالجامعات المختلفة .

وعلى المستوى الواقعى توجد العديد من أوجه القصور النوعى للعملية التعليمية فى مصر نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر(31) :

1- الاعتماد على مصدر واحد للعملية التعليمية ، فى مرحلة التعليم قبل الجامعى ، وهو الكتاب المدرسى ، مما تولد عنه مشكلات أخرى فيما يخص مصادر التعلم منها :

- هدر موارد الأسرة المصرية نتيجة لزيادة الطلب على الكتب الخارجية المتاحة بالأسواق .
- التزايد المستمر على الدروس الخصوصية من مرحلة رياض الأطفال حتى مرحلة الثانوية العامة ، وقد استمر وتزايد الاعتماد عليها فى مرحلة التعليم الجامعى أيضا بمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا، ولعل تلك القضية تلفت النظر لأهمية المشاركة الجماعية والمجتمعية فى تطوير وتحسين العملية التعليمية وتوافر الإرادة المجتمعية لتحقيق ذلك .
- عدم الالتزام بالدورة الزمنية لتوزيع الكتب الدراسية ، فعلى المستوى التطبيقى أصبحت فترة الفصل الدراسي عبارة عن تاريخ لبداية الدراسة وتاريخ لبدء الامتحانات مع عدم الالتزام الحقيقى من قبل المعلم والمتعلم بذلك داخل المدرسة (أو الكلية فى مرحلة التعليم الجامعى) .
- عدم إدخال أنشطة إضافية فى عملية التعليم ، حيث ينصب التقويم النهائي للطالب اعتمادا على الكتاب المدرسى فقط .

2-قصور فى البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس ، فعلى سبيل المثال تصل نسبة المدارس الإبتدائية غير المجهزة بالتكنولوجيا إلى نحو 14000 مدرسة بنسبة 85% من عدد المدارس الحكومية بالتعليم الابتدائى وعلى مستوى التعليم الإعدادى هناك 27.4% فقط من المدارس مزودة بمعامل للحاسب الألى .

3. من أهم أوجه القصور الكيفى فى العملية التعليمية لمرحلة التعليم قبل الجامعى فى مصر هو أوجه القصور التى تخص الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى بتلك المرحلة من حيث :

- زيادة نسب الغياب والرسوب والتسرب من التعليم فى مراحله المختلفة .
- الغش فى الامتحانات والذي يزيد بين تلاميذ التعليم الأساسى وفى الريف عن الحضر وبين الفقراء عن الأغنياء.

4. من المؤشرات الهامة للحكم على مدىجودة المخرجات التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى(الكفاءة الخارجية) ما يلى :

– ما يزيد عن 35 % من طلاب حلقة التعليم الإعدادى (مخرجات حلقة التعليم الابتدائي) لا يجيدون القراءة والكتابة ، ويعكس ذلك ضعف جودة العملية التعليمية المقدمة لغالبية طلاب حلقتى التعليم الابتدائى والإعدادى بمرحلة التعليم الاساسى فى مصر .

– من بين 48 دولة ، حققت مصر المرتبة الـ 38 فى الرياضيات ، والـ 41 فى العلوم فى المسابقة العالميةTIMSSفى عام 2007

– إتجاه الطالب بعد التخرج من التعليم الأساسى للالتحاق بالتعليم الثانوى الفنى أو الالتحاق بالقسم الأدبى فى مرحلة التعليم الثانوى ، فلقد وصلت نسبة الطلاب الملتحقين بالقسم العلمى فى العام الدراسى 2012/2011 28.2% من إجمالى الطلاب المسجلين بالصف الثالث الثانوى في مقابل نسبة 71.8% بالقسم الأدبى . ولعل تلك النسب تعكس غلبة الجانب النظرى على الجانب العملى والتطبيقى في خريج مرحلة التعليم الثانوى ، وهو ما يعيق تحقيق الأهداف المرتبطة بالتوسع فى الجانب العلمى والتطبيقى لطلاب تلك المرحلة.

– عدم ملائمة مخرجات النظام التعليمى بمرحلة التعليم قبل الجامعى مع احتياجات سوق العمل ، وفى هذا السياق بلغت نسبة المتعطلين ممن أنهوا التعليم دون المتوسط 6.5% من إجمالي عدد المتعطلين ، فى حين أنها بلغت نسبة 28.3% بين من أنهوا التعليم الثانوى .

– عدم نجاح مدارس التعليم الثانوى العام فى تهيئة خريجيها للالتحاق بمرحلة التعليم الجامعسواء بالكليات العملية أو النظرية .

– في حين يتمثل هدف الالتحاق بالتعليم العالى فى حد ذاته هدف للطالب بالتعليم قبل الجامعى، ومع ذلك فلقد بلغت نسبة الملتحقين بالجامعات المصرية فى العام الدراسي 2011/2010 71.2% من إجمالى الناجحين بالثانوية العامة ، مما يشير إلى أن 28.8% من هؤلاء الطلاب والبلغ عددهم فى ذلك العام 98315 طالبا لم يلتحقوا بالجامعة ، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الطلاب المقبولين بالجامعات يتم توزيعهم وفق التنسيق وليس وفق قدراتهم واستعداتهم ، وتعتبر تلك المشكلة من المشاكل الهيكلية فى النظام التعليمى المصرى حيث أنها تعبر عن إختلال فى التوازن بين رغبات طالبى الخدمة التعليمية واستعدادات وقدرات الجهات المقدمة والمنتجة لتلك الخدمات التعليمية فى مصر .

3.إطار مقترح للتأثير المتبادل بين التعليم والأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030:

يعتبر التعليم الضامن الرئيسى للمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة ، فبدون التعليم الكفء والفاعل والملائم لن تستطيع دولة ما من تأهيل أبنائها علميا ومعرفيا ومهاريا باستمرار لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى دولتهم فى ظل التغيرات العالمية والتكنولوجية المعاصرة ، تلك التغيرات العالمية السريعة التطور تفرض علي

المتعاملين معها سرعة الفعل ورد الفعل ، وبما يحقق لهم الاستغلال الأمثل والمستمر لموارد مجتمعهم المتجددة وغير المتجددة والمصنعة والموروثة .

ولقد ركز البحث على أهمية رأس المال الاجتماعى بقطاع التعليم فى مصر لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك نظرا لأن بداية ظهور الشعور الأولى برأس المال الاجتماعى ، فى صورته المعنوية ، للفرد وهو نواة المجتمع بالمدرسة ومن تلك الصور المعنوية : التعاطف والحب والعمل الجماعى والعمل كفريق واحترام الأخرين ومشاعرهم .

ونشير فى هذا السياق أن المقصود بالتعليم الكفء: هو تعظيم المنافع العامة والخاصة ، المادية والمعنوية، من تتابع العملية التعليمية للفرد فى مؤسسات التعليم المختلفة ، الرسمية وغير الرسمية، وبما يحقق التوافق المستمر للفرد والمجتمع مع المتغيرات المحلية والإقليمية بما يؤدى فى النهاية لتعظيم الإمكانيات المادية والعلمية والمعرفية والتطبيقية للفرد والمجتمع ، بما ينعكس فى النهاية بالزيادة المستمرة فى مستويات المعيشة والرفاهية للمنتفعين من العملية التعليمية .

أما على مستوي تعريف مفهوم التعليم الفاعل : فهو التعليم الذى يمكن القوي البشرية ، علىاختلاف مستوياتها التعليمية والمهارية والمعرفية ، من التعظيم المستمر لقدراتها الاقتصادية والمالية والمهنية والثقافية والسياسية بما يحقق لدولة ما أومجتمع ما الأسبقية فى كافة المجالات بين الأمم المختلفة .

كما يقصد بالتعليم الملائم : فهو التعليم المتوافق مع القدرات المادية والمعنوية لمجتمع ما لتحقيق معايير معينة ومحددة مسبقا وبطريقة علمية ، ويمكن تحقيقها على أرض الواقع لخريجى المراحل التعليمية المختلفة ، فالملائمة هنا نقصد بها عدم اتساع الفجوة بين المحقق فعلا والمستهدف تحقيقه فى مخرجات العملية التعليمية .

ويحاول البحث تصميم مقترح مبسط للتأثير المتبادل بين المقومات التعليمية فى مصر وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030، وهو ما يوضحه الجدول رقم (10) :

جدول رقم (10):علاقة التعليم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030

الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة 2030	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات التعليمية	تأثر المقومات التعليمية
القضاء على الفقر (1)	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030	من خلال تحسين المستوى التعليمى للخريج فى كافة المراحل التعليمية المختلفة ، وعلي اعتبار أن ذلك التحسين ينعكس على إنتاجية الفرد ومن ثم مستوي الدخل الحقيقى له .	التطوير المستمر لكافة العناصر الرئيسية لكل مقوم تعليمى فى مرحلة التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى بما يتوافق مع التطورات العالمية لتحقيق استدامة النمو للفرد والمجتمع.
القضاء التام على	توفير الغذاء المأمون والقضاء	تأهيل خريجى كليات الزراعة والطب	الأثر الإيجابي على البحث والتطوير فى

الجوع (2)	على سوء التغذية.	البيطرى والعلوم ، والمدارس الفنية التخصصية ، بما يحقق للمجتمع امتلاك القدرات البشرية والبحثية القادرة على تطوير الإمكانيات الأرضية والمائية والزراعية والجينية بما يحقق الإستمرارية فى زيادة إنتاجية كافة الموارد الزراعية والحيوانية والداجنية بالمجتمع	مجال الإنتاج الغذائى مع ضمان سلامة الأسواق والمنتجات . -إعادة الاهتمام الأكاديمى والمجتمعى بالكليات العملية وخاصة كليات الزراعة.
الصحة الجيدة والرفاه (3)	خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية ووضع نهاية لوفيات حديثى الولادة	التأهيل العلمى والمعرفى والتدريبى لطلاب وخريجي مختلف كليات الطب التخصصية والمعاهد الصحية والتمريضية المختلفة ، مع ضرورة إنشاء مستشفيات جامعية بكل جامعة حكومية فى مصر .	تحقيق الانتشار للتعليم الطبى فى مختلف التخصصات الطبية ، مع الاهتمام بتوطين المراكز الطبية المتطورة بالقرب من الريف والمناطق النائية .
التعليم الجيد (4)	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ، بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفوارق بين الجنسين	البنية الأساسية للخدمات التعليمية وكافة مقومات العملية التعليمية على مستوي الجمهورية وانتشارها الجغرافي فى الريف والمناطق النائية .	الاهتمام بالتعليم والتعلم المستمر مع تطوير المدارس وتوطينها بصورة عادلة بين الريف والحضر والاهتمام المستمر بطرق وأساليب التعليم والتعلم(جودة العملية التعليمية) .
المساواة بين الجنسين (5)	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات فى كل مكان	تزايد نسب الإناث المقيدات بمراحل التعليم المختلفة ، بل تعدى تلك النسب للنسب النظيرة للذكورفى بعض المراحل التعليمية ، مع إنشاء مدارس مستقلة للبنات خاصة فى التعليم الاعدادى والثانوى	التركيز على إستغلال الطفرة الكمية للخريجات من الكليات المختلفة على مستوي الجمهورية وخاصة فى صعيد مصر لمحو أمية النساء المتسربات من التعليم بالريف والنجوع.
المياة النظيفة والنظافة الصحية (6)	حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.	وجود العدد الكبير من كليات الهندسة والمدارس الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة ، ودور الإدارات و المراكز الصحية وعلاقتها التكاملية مع المدارس المحيطة بها .	أهمية إستغلال الأبحاث العلمية وبراءات الإختراع الهادفة للتنمية الكمية والتحسين النوعي لمصادر المياة المختلفة فى مصر
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (7)	الحصول على مصادر للطاقة الحديثة والموثوقة.	دور التعليم الهندسى والفنى فى مصر فى تأهيل الموارد البشرية فى مجال الطاقة على مختلف المستويات الوظيفية .	الاهتمام بتطوير تكنولوجيا مصرية لتوليد الطاقة من مصادرها المختلفة مع توفير الاستثمارات اللازمة لذلك .
العمل اللائق ونمو الاقتصاد (8)	نمو الناتج المحلى الإجمالى بـ 7% على الأقل سنويا	ارتفاع نسب الاستيعاب للطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ، وبما يوفر الفرص الكمية لتعليم قوة العمل (15-65) وبما يعظم من إنتاجيتها .	التركيز المستمر على الملائمة الكمية والنوعية لخريج مرحلة تعليمية معينة مع احتياجات سوق العمل ، ودور المشروعات والمؤسسات الإنتاجية فى إعادة التدريب والتأهيل المستمر.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (9)	إقامة بنىأساسية جيدة النوعية ومستدامة وقادرة على البقاء لفترة طويلة ، ودعم وتطوير التكنولوجيا المحلية وتعزيز البحث العلمى .	توافر الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تطوير التكنولوجيا المحلية ولكن ينقصها الدعم المالى والفنى واللوجستى ، هذا بالإضافة لهجرة العلماء المصريين للخارج .	الاهتمام بالتعليم الفنى والعلوم الطبيعية ، وبما ينعكس على التكوين المادى والكيفى للمدرسة والجامعة وعلاقتهم الارتباطية بالبيئة المحيطة .
الحد من أوجه عدم المساواة (10)	التوصل تدريجيا لتحقيق نمو الدخل ودعم استمرار النمو به لأدنى 40% من السكان بمعدل أعلي من المعدل المتوسط الوطنى بحلول عام 2030 مع تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجميع .	توافر الكيانات المؤسسية التعليمية المنتشرة على مستوى الجمهورية ، سواء مدارس أو جامعات ومعاهد عامة وخاصة لتحقيق ذلك ، مع استمرار الدعم الحكومى للمؤسسات التعليمية الحكومية .	استفادة المجتمع المحلى فى الريف المصرى والمناطق النائية من القدرات الأنثوية المتعلمة والمؤهلة للعمل الاجتماعى والتنمية الريفية والمحلية .
مدن ومجتمعات محلية ومستدامة (11)	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية وملائمة وأمنة وميسورة التكلفة ، مع رفع مستوي الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030 . وضمان الحصول والوصول لنظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة	إنتشار المؤسسات التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة بالقرب من المنتفعين بها مع عدم الاستغلال الأمثل للقدرات المادية والبشرية بتلك المؤسسات لضعف الحافز والدعم المادى لها .	محاولة تغيير النظام التعليمى فى مصر القائم على التحصيل الكمى فقط للمعارف والعلوم المختلفة مع عدم الاستفادة بها فى البيئة المجتمعية المحيطة ، وأن يشمل التغيير المقومات الرئيسية للعملية التعليمية
الاستهلاك والإنتاج المسئولان (12)	تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام 2030 .	توافر الخبراء والتربويين القادرين على تغيير المناهج التعليمية خاصة لمرحلة التعليم الأساسى بما يتوافق مع تحقيق قيم النمو المستدام فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى ، ويضاف لذلك تفعيل دور الإعلام والثقيف التربوى على مستوى المؤسسات التعليمية المختلفة .	التطوير والتدريب المستمر للموارد البشرية بقطاع التعليم ، خاصة على مستوي القيادات العليا وأصحاب المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية بقطاع التعليم فى مصر.
العمل المناخي (13)	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية فى جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار .	توافر الكم الكبير من المدارس والجامعات ، خاصة الحكومية منها ، على مستوى الجمهورية مع تقاربها من بعضها جغرافيا .	التركيز المستمر على تطوير المناهج الدراسية مع تزايد استخدام النماذج والطرق التطبيقية فمختلف العلوم والمناهج الدراسية . وأهمية إنشاء جامعات أو كليات متخصصة فى التغيرات المناخية ، خاصة فى الصحراء الشرقية أو الغربية وتركيزها على أبحاث التنمية المستدامة العملية والنظرية.
الحياة تحت الماء (14)	منع التلوث البحرى بجميع أنواعه وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام	وجود المراكز البحثية والإعلامية بمديريات التعليم المختلفة والجامعات المهتمة بالتثقيف البيئى والجمالى علي مستوى المؤسسات التعليمية التابعة لها . وجود العدد الكبير من كليات العلوم بالجامعات المصرية ،	الاهتمام المجتمعى المتزايد بقضايا البيئة والمناخ وإنعكاس ذلك على المناهج التعليمية والقائمين على العملية التعليمية

		خاصة أقسام علوم البحار.	
الحياة فى البر (15)	ضمان حفظ وترميم النظم الأيكولوجية البرية والنظم الأيكولوجية للمياة العذبة الداخلية وخدماتها .	تواجد العديد من المدارس والجامعات داخل بيئتها الزراعية أو الصناعية أو التجارية فى مصر ، وذلك حسب نوع النشاط الاقتصادي السائد بالمحافظة أو المدينة والقرية .	توافر مقومات التدريب والتطبيق العملى لكافة المعارف والمهارات التعليمية على مستوى المراحل التعليمية المختلفة .
السلام والعدل والمؤسسات القوية (16)	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات فى كل مكان ، مع تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة .	وجود كافة أشكال الأنشطة الطلابية بالمدارس والجامعات مثل الإتحادات الطلابية والأسر الجامعية وكافة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية بالمؤسسات التعليمية .	تطوير طرق التدريس بالمدارس والجامعات ، مع تنوع الأنشطة الطلابية على مدار اليوم الدراسى بما يتوافق مع تنوع المهارات والمعارف والسلوكيات المراد اكتسابها .
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (17)	تعزيز الشراكات فى مجال الشئون المالية والتكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة والمسائل العامة مع تكوين شراكات لأصحاب المصلحة المتعددين ، والحصول على البيانات والمسائلة .	وجود بعض العلاقات مع مؤسسات العمل الاجتماعى والمدنى فى محيط معظم المؤسسات التعليمية فى مصر .	تنمية المهارات الاجتماعية والسلوكية فى جميع المراحل التعليمية مع تعزيز العلاقات بمؤسسات العمل الاجتماعى والمدنى المحيطة باستمرار.

المصدر : تم تصميمه بمعرفة الباحث بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية –شبكة المعلومات الدولية – موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية في 2017/1/10.

الخـاتمـة:

حاولت الدراسة تقديم مقترح عام للعلاقة التبادلية بين التعليم فى مصر وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة فى مصروخلصت الدراسة لبعض النتائج منها :

1.أهمية الدور الرسمى للدولة فى توطين الخدمات التعليمية على مستوى الجمهورية ، وبين الريف والحضر، محققة العدالة والاتساق فى توزيعها بين الريف والحضر ، هذا بالإضافة لتحسين جودة الخدمات التعليمية فى الفصول الحكومية بالمقارنة مع الفصول غير الرسمية حتى لا يتسم النظام التعليمى بازدواجية المدخلات التعليمية والعمليات التشغيلية ومن ثم إزدواجية المخرجات التعليمية ، وهو ما يخل بالعدالة المكانية والنوعية للخدمات التعليمية المقدمة لمواطنين دولة ما .

2.أن الجامعات والمعاهد الخاصة لم تستطيع تقديم الخدمات التعليمية لشريحة كبيرة من المجتمع المصري وذلك للاعتبارات التالية :

أ. تركيز تلك الجامعات على شريحة عليا من الدخول ، وهى الدخول المرتفعة ، ويؤكد ذلك تركزها فى المناطق الحضرية بالجمهورية .

ب. تزايد التكاليف الثابتة لإنشاء جامعة خاصة ، هذا بالإضافة لتكاليف تجهيز المعامل وكافة الوسائل التعليمية وهو ما يدفع غالبية المستثمرين على عدم الإقبال على إنشاء جامعات خاصة، وذلك لطول فترة المردود الاقتصادى لها ، مما يعمل على عدم الانتشار الجغرافى لتلك الجامعات ووصولها لطالبى الخدمات التعليمية الجامعية على مستوي الجمهورية.

ج. انخفاض نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعى بالنسبة للشريحة السنية لمن يحق لهم الالتحاق بالتعليم الجامعى فى مصر وذلك لإتجاه نسبة كبيرة من الطلاب للتعليم الفنى أو عدم استكمال التعليم الجامعى ، وذلك بسبب ارتفاع أعباء المعيشة ووجود حاجات أساسية أخرى يرغب فى إشباعها غير استكمال التعليم الجامعى .

د.انخفاض القوة الشرائية لغالبية أفراد المجتمع المصرى ، مما يدفعهم لإلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعى الرسمى والذى يلقى دعما حكوميا بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

هـ. استمرارية المحافظة الأسرية والمجتمعية فى مصر على إلحاق أبنائهم بالجامعات الرسمية ، هذا فضلا عن قرب تلك الجامعات الحكومية من أماكن إقامة أبنائهم خاصة الطالبات منهم فى المجتمع الريفى ، والذي يمثل سكانه حوالى 57 % من سكان مصر

3. أنه مع التزايد المستمر فى عدد السكان فى مصر ، فإن نسب التحاقهم بمراحل التعليم الأعلى وصولا للتعليم الجامعى لا تكون بنفس نسبة الزيادة السكانية ، مما يدل على عدم استمرارية الطلب على المراحل التعليمية العليا مع تزايد تكاليف المعيشة وإتجاه الطالب إلى بدائل أخرى لإشباع حاجاته الأساسية والتى تسبق التعليم فى الأولوية ، هذا مع العلم أن استمرارية التقدم فى السلم التعليمي ترتبط تبادليا مع تحقيق النمو المستدام للفرد والمجتمع .

4. التعليم الأساسى يمثل قاعدة الهرم التعليمى فى مصر ، وعندما يتم تأهيل الطالب به ، باستمرار وبفعالية وكفاءة وملائمة ، كميا وكيفيا ، يكون مدخلا متوافق علميا ومعرفيا ومهاريا للمرحلة التعليمية التالية ، ويمثل ذلك الركيزة الرئيسية لتحقيق الاستدامة للعملية التعليمية ومخرجاتها المختلفة.

5. فى ظل الأوضاع الحالية للعملية التعليمية فى مصر وفى مرحلة التعليم قبل الجامعى والجامعى ، فالتعليم فى مصر يفتقد للحد الأدنى من المتطلبات والمقومات الضرورية لتأهيل المتعلم والخريج لكى يكون قادرا على التفاعل مع المتغيرات البيئية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

6. أغلبية أوجه القصور الكيفى بمرحلة التعليم قبل الجامعي تواجه العملية التعليمية بمرحلة التعليم الجامعي .

7. الجودة للعملية التعليمية ببساطة : هى الحصول على الأفضلية العلمية والمهارية والعملية لخريج مرحلة تعليمية ما ووفق المعايير الدولية أو الإقليمية الخاصة بتلك المرحلة ، بأقل تكاليف مجتمعية وخاصة للمقومات التعليمية المختلفة اللاذمة لذلك.

8. يعرف الاستثمار بوجه عام بأنه التغير فى رصيد رأس المال ، أما الاستثمار فى التعليم فهو الاستثمار الذى يعمل على التغييرالمستمر للقدرات المادية والنوعية للموارد البشرية فى المجتمع ، فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى والثقافى والفنى ، عن طريق خلق وتعظيم القدرات المهارية والمعرفية الفردية والجماعية فى الاستغلال التطبيقي لمجموعة المعارف والمفاهيم النظرية فى مجالات الإنتاج المختلفة وبكافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع ، مما يعظم من القيم المضافة فى مجال الإنتاج السلعى والخدموبما يؤدي فى النهاية

لزيادات مستمرة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، ويزيد باستمرار من فرص التمكين الاقتصادى العام والخاص وعلى الصعيد المحلى والعالمى .

9. يعتبر التعليم الضامن الرئيسى للمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة ، فبدون التعليم الكفء والفاعل والملائم لن تستطيع دولة ما من تأهيل أبنائها علميا ومعرفيا ومهاريا باستمرار لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى دولتهم فى ظل التغيرات العالمية والتكنولوجية المعاصرة ، تلك التغيرات العالمية السريعة التطور تفرض على المتعاملين معها سرعة الفعل ورد الفعل وبما يحقق لهم الاستغلال الأمثل والمستمر لموارد مجتمعهم المتجددة وغير المتجددة والمصنعة والموروثة .

10. المقصود بالتعليم الكفء : هو تعظيم المنافع العامة والخاصة ، المادية والمعنوية ، من تتابع العملية التعليمية للفرد فى مؤسسات التعليم المختلفة ، الرسمية وغير الرسمية ، وبما يحقق التوافق المستمر للفرد والمجتمع مع المتغيرات المحلية والإقليمية بما يؤدى فى النهاية لتعظيم الإمكانيات المادية والعلمية والمعرفية والتطبيقية للفرد والمجتمع ، بما ينعكس فى النهاية بالزيادة المستمرة فى مستويات المعيشة والرفاهية للمنتفعين من العملية التعليمية .

11. التعليم الفاعل : فهو التعليم الذي يمكن القوى البشرية ، علي اختلاف مستوياتها التعليمية والمهارية والمعرفية ، من التعظيم المستمر لقدراتها الاقتصادية والمالية والمهنية والثقافية والسياسية بما يحقق لدولة ما أومجتمع ما الأسبقية فى كافة المجالات بين الأمم المختلفة .

12. التعليم الملائم : فهو التعليم المتوافق مع القدرات المادية والمعنوية لمجتمع ما لتحقيق معايير معينة ومحددة مسبقا وبطريقة علمية ويمكن تحقيقها على أرض الواقع لخريجى المراحل التعليمية المختلفة ، فالملائمة هنا نقصد بها عدم اتساع الفجوة بين المحقق فعلا والمستهدف تحقيقه فى مخرجات العملية التعليمية .

13 . أما علي مستوى مدى تحقق الفروض البحثية ، فنشير لما يلى :

13-1: على مستوى الفرض الأول وهو : يوجد تأثير متبادل بين تحقيق استدامة النمو فى دولة ما وبين رأس المال الإجتماعى المادى والبشرى بها : ولقد حاول البحث من خلال المبحث الأول التحقق من صحة هذا الفرض ، نظرا لكون رأس المال الاجتماعى بشقيه المادى والمعنوى بمثابة أحد أهم القوي الدافعة الرئيسية للتنمية المستدامة فى دولة ما ، كما حاول البحث فى

نهاية المبحث الأول من وضع تصور مقترح عن التأثير المتبادل بين تحقق التنمية المستدامة فى دولة ما ورأس المال الاجتماعى بها .

13-2: أما علي مستوي الفرض الثانى وهو : القصور المادى والكيفى للمقومات التعليمية ، بكافة المراحل التعليمية فى مصر ، أحد أهم الأسباب الرئيسية لانخفاض كفاءة وفاعلية مخرجات العملية التعليمية فى مصر :ومن أهم الأسباب الرئيسية لصياغة هذا الفرض ومحاولة اختبار صحته هو ذلك القصور الكمى والكيفى فى المقومات التعليمية فى مصر ، والذي يعتبر فى نفس الوقت أحد أهم الإختلالات الهيكلية بقطاع التعليم فى مصر ، وعلى المستوي الرسمى وغير الرسمى ، ويعتبر فى نفس الوقت من المسببات الرئيسية لانخفاض كفاءة وفاعلية وملائمة المخرجات التعليمية على مستوى كافة المراحل التعليمية فى مصر منذ ثمانينيات القرن الماضى وحتى الأن . ولقد حاول المبحث الثاني عرض وتحليل بعض أوجه القصور الكمى والكيفى لأهم المقومات التعليمية فى مراحل التعليم قبل الجامعى والجامعى فى مصر ، إلا أن تحليل أسباب ذلك القصور الكمى والكيفى فى قطاع التعليم فى مصر يحتاج إلى العديد من الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية .

13-3: وعلى مستوي مدى تحقق الفرض الثالث للبحث وهو : الإصلاح التعليمى الشامل شرط ضرورى ولكنه غير كافى لتحقيق استدامة النمو فى مصر . وحاول البحث إثبات مدى تحقق هذا الفرض من خلال المبحث الثالث ، وذلك لكون الإصلاح التعليمى فى مصر أصبح ضرورة ملحة فى ظل الالتزام الأممى بتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 ، أى خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ، ومن المعروف اقتصاديا واجتماعيا أن المردود الاقتصادى والاجتماعى للخدمات الاجتماعية ، ومنها التعليم والصحة ، لا يتم الحصول عليه إلا فى الأجل الطويل ، إلا أن صياغة ومحاولة إثبات صحة هذا الفرض كانت ضرورية لحتمية إصلاح الإختلالات فى النظام التعليمى المصرى وبما يتوافق ويتفاعل مع تلك الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ، وحتى ولوكان تحققها فعليا سيكون فى

الأجل الطويل وليس أنيا. وحاول الباحث فى نهاية المبحث الثالث صياغة مقترح للأثر المتبادل بين التعليم وتحقيق استدامة النمو فى مصر ، اعتمادا على المقومات التعليمية المختلفة والتخصصات المختلفة لخريجى المراحل التعليمية المتعاقبة .

وبناء على ماسبق يوصى البحث بما يلي :

1. الاهتمام بالتطوير والتحسين المادى والنوعى لرأس المال الاجتماعى ، بشقيه البشرى والمادى ، ضرورى لتحقيق التنمية المستدامة فى أي دولة .
2. ضرورة استمرار وزيادة الدعم الحكومى ، المادى والمعنوى، لتكوين رأس مال اجتماعى مادى وبشرى جديد بقطاع التعليم ، مع المحافظة على رأس المال الاجتماعى المادى والبشرى القائم فى جميع المراحل التعليمية فى مصر .

3. ينبغى على الإدارة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، تحقيقا للإصلاح التعليمى الحقيقى ، تطوير كافة المقومات التعليمية بدئا من مرحلة التعليم الأساسى كخطوة أولى للتطوير والتحسين ، وذلك تحقيقا لفاعلية وملائمة عملية الإصلاح على أرض الواقع ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مايمثله التعليم الأساسى من قاعدة الهرم التعليمي لأى نظام تعليمى قائم ويهدف للتطوير والتحسين.

4. ضرورة زيادة الإنفاق السنوى العام على التعليم بنسبة لا تقل عن 25% سنويا ، تحقيقا للتمكين المادي لعملية تطوير وتحسين التعليم فى مصر بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030.

4. أهمية المشاركة المجتمعية الحقيقية فى تطوير التعليم فى مصر ، فى ضوء متطلبات التنمية المستدامة .

5. العمل على تشجيع منظمات العمل المدنى ومؤسسات التعليم غير الرسمية على تطوير كافة مقوماتها التعليمية بما يتوافق مع الأهداف الإنمائية 2030.

6. أهمية التوطين الجغرافي العادل للمؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية ، وفى جميع المراحل التعليمية ، على مستوى الجمهورية وبما يتوافق مع التوزيع الديموجرافى للسكان على مستوى الجمهورية وبين الريف والحضر.

7. ينبغي العمل علي تحقيق الجودة العملية والحقيقية (مضمون الجودة) بكافة المراحل التعليمية ولكل المقومات التعليمية ، وبدون التركيز على الجودة الورقية (الناحية الشكلية والوقتية) فقط .

هوامش الدراسة

1. Christian Grootaert **– Social Capital: The Missing Link? –**Social Capital Initiative – Working Paper No.3–April 1998 – p iii.

Working papers can be viewed at www.worldbank.org/socialdevelopment, or obtained from:

The World Bank– Social Development Department – Social Capital Working Paper Series – Attention Ms. Gracie M. Ochieng – 1818 H Street, NW, Room MC 5–410– Washington,DC20433, USA.

2. Neva R.Goodwin– **Five Kinds of Capital : Useful Concepts for Sustainable Development** – Global Development and Environment Institute– Working Paper No.03–

07- Tufts University – Medford MA 02155,UAS- September 2003 – p 1.
http://ase.tufts.edu/gdae

3. سامح فوزى حنين**– دور رأس المال الإجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر –**رسالة دكتوراة فى الإدارة العامة – قسم الإدارة العامة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – 2011- ص 4 ، ص 178 و ص 184 .

4. محمد أبو النصر صالح **–تقييم دور شبكات الأمان الإجتماعى فى تخفيض معدلات الفقر فى مصر –**رسالة دكتوراة فى الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – قسم الإقتصاد – جامعة القاهرة – 2016 – ص 4 و ص ص 200 : 201 .

5. أشرف العربى**–تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة–**ورقة مقدمة للمؤتمر الدولى الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة فى مصر والدول العربية تحت عنوات " شركاء التنمية " – فبراير 2010- ص 1 ، ص 25 .

6. زبيرى رمضان **–مسئولية رأس المال الإجتماعى تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة –** " ورقة بحثية " المنتدى العربى للعلوم الإجتماعية والإنسانية – 10 سبتمبر 2016- ص 13.

7. ماجد إبراهيم عثمان **–سياسات تطوير رأس المال الإجتماعى للمشاركة فى التنمية المستدامة للريف والحضر –** المؤتمر العربى تحت عنوان " الترابط بين الريف والحضر " والإجتماع العربى رفيع المستوى للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا (أسكوا) : حول إستدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية – القاهرة – 15 : 18 ديسمبر 2005- ص 16 .

8. مدحت محمد عبدالمنعم صالح **–دور المنظمات الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية مع إشارة للحالة المصرية–** رسالة دكتوراة – قسم الإدارة العامة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – 2013 – ص ص 5 : 6 ، ص 260.

9. Ajibade A .Peters –**Building Human Capital For Sustainable Development : Role Of The University –** A paper delivered on the occasion of the 2013 University of Ibadan Registry Discourse on Thursday ,26th September ,2013 – p 3.

10. ياسمين علي إبراهيم **–التنمية التشاركية فى التعليم : دور المجتمعات المحلية فى سد الفجوات بين الجنسين فى التعليم " دراسة حالة لمصر "**– شبكة المعلومات الدولية فى 2017/5/6 على الرابط :

(Global Access to Postsecondary Education www.gaps-education.org (GAPS).

11. United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization **(UNESCO)** – **Sustainable Development Begins with Education "How education can contribute to the proposed post – 2015 goals?** – Paris – France– 2014 – P15.

12.إنجى محمد عبد الحميد – **دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الإجتماعى – دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر** – العدد الأول– القاهرة– المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية–2010– ص16.

13.عزت حجازى–**رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية فى العلوم الاجتماعية القومية**– المجلة الإجتماعية القومية – المجلد الثالث والأربعون– العدد الأول– يناير – 2006– ص 5.

14.إنجى محمد عبد الحميد–**دور المجتمع المدني فى تكوين رأس المال الإجتماعى**–مرجع سابق ص 17

15.نادية أبو زاهر–**محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعى**– مجلة علوم انسانية – العدد 46 – السنة الثامنة–2010– ص 8 .

16.إنجى محمد عبد الحميد–**دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي**– مرجع سابق ص ص 24:. 25 .

17. ماجد إبراهيم عثمان –**سياسات تطوير رأس المال الإجتماعى للمشاركة فى التنمية المستدامة للريف والحضر** –مرجع سبق ذكره – ص 4 .

18. المرجع السابق ص 4 .

19. نهال المغربل، ياسمين فؤاد–**المسئولية الإجتماعية لرأس المال فى مصر: بعض التجارب الدولية**– المركز المصرى للدراسات الاقتصادية– القاهرة – سبتمبر – 2008م – ص 02

20. صالح السحيبانى–**المسئولية الإجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**– ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول "دور القطاع الخاص فى التنمية : تقييم واستشراف" 23 . 25 مارس 2009م – المعهد العربي للتخطيط– بيروت– الجمهورية اللبنانية – ص 04

21. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –**الكتاب الإحصائي السنوي 2016 –** الإصدار (107) – سبتمبر 2016 –ص 390 .

22. المرجع السابق ص ص 324 : 394 .

23. المرجع السابق – السكان – جدول (2–3) –ص 21 .

24. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –**النشرة السنوية للحساب الختامي للدولة طبقا للتصنيف الوظيفى للحكومة عام 2013/2012**– أغسطس 2014 – ص 63.

25.شبكة المعلومات الدولية في 2017/2/5 " **توصيات المؤتمر العالمى للتعليم من أجل التنمية المستدامة**–ناغويا – اليابان – 10 : 12 نوفمبر 2014 " .

26. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –**الكتاب الإحصائى السنوي 2016 –** الإصدار (107) – سبتمبر 2016– ص 578 .

27. وزارة التربية والتعليم–**الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014–2030**–القاهرة – 2013 – ص ص 9: 10 .

28.الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –**الكتاب الإحصائى السنوى 2016 –** مرجع سبق ذكره ص 577.

29. المرجع السابق ص 24 .

30. وزارة التربية والتعليم–**الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014–2030**– مرجع سبق ذكره ص 33.

31. المرجع السابق ص ص 39 : 45 .